

العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستدامة ومعوقات تحقيقها في اليمن
The Relationship Between Education and Sustainable Human Development;
and the Obstacles to Achieving it in Yemen

د. محمد ناجي الدعيس

أستاذ مشارك

قسم العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية مأرب- جامعة صنعاء

Dr. Mohammed Najj Aldoais- Sana'a University

د. رقية ناجي الدعيس

أستاذ مشارك- قسم العلوم التربوية، كلية التربية مأرب- جامعة صنعاء

Dr. Ruqiah Najj Al-Duais

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة القائمة بين التربية بمفهومها العام والتنمية البشرية المستدامة ومعوقات تحقيقها في اليمن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة والتوصل إلى النتائج. وتمحورت أسئلة الدراسة في سؤالين اثنين: **نص السؤال الأول على:** ما المتطلبات التربوية لدفع عمليات التنمية البشرية المستدامة؟ ولتحديد تلك المتطلبات عمدت الدراسة إلى إعداد قائمة بالمتطلبات التربوية والتنمية، ومن ثم تحكيم تلك القائمة على مجموعة المحكمين من المختصين والأكاديميين. **ونص السؤال الثاني على:** ما المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستدامة في اليمن؟ ولتحديد تلك المعوقات تمّ طرح سؤال الدراسة على مجموعة من المختصين والأكاديميين، وتحليل إجاباتهم بالإضافة إلى تحليل الأدب التربوي ذي العلاقة خلصت نتائج الدراسة إلى أن غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم والقسمات لنظم التعليم في اليمن يُعد من أقوى المعوقات التي تواجه التنمية البشرية، ولأنّ بني نظم التعليم اليمنية تقليدية، الأمر الذي ترتب عليه العديد من النتائج التي تحول دون توافر الشروط اللازمة للتنمية البشرية. وأشارت النتائج إلى أن المناهج التعليمية لا تصلح أن تكون أساساً للتنمية البشرية في اليمن، وتنمية رأس المال المعرفية، كون أغلبها مقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، وقليلة الارتباط بمحاجات الدارسين وبالحياة، وبالبيئات المحلية. كما أشارت النتائج إلى أنّ ما يبذل من جهود تطوير نظم التعليم تتضاءل ويخفت أثرها أمام الفيض الطلابي المتعظم. وأوصت الدراسة في ضوء النتائج بضرورة تطوير نظم التعليم التقليدية، شريطة أن يسبق تطوير التربية التحولات التي يشهدها المجتمع أو المتوقع حدوثها، الناتجة عن التأثيرات الخارجية الدولية منها والإقليمية؛ حتى تهيئ التربية الأرضية الملائمة لحدوث التغيرات المرغوبة، وتكييفها مع أنساق النظام العام للمجتمع، واستبعاد التغيرات غير المرغوبة.

الكلمات المفتاحية: التربية- التنمية البشرية- التنمية المستدامة- معوقات تحقيق التنمية البشرية- اليمن.

Abstract:

The study aimed to determine the relationship between education and sustainable human development and the obstacles to its achievement in Yemen. The study used the descriptive analytical method to answer the study's questions. The first question is: what are the educational requirements to advance sustainable human development processes? To determine those requirements, the study proceeded to prepare a list of educational and developmental requirements, and then arbitrate those lists on a group of arbitrators from specialists and academics. The second question stated: What are the educational obstacles that prevent sustainable human development in Yemen? In order to identify these obstacles, the study question was asked to a group of specialists and academics, and their answers were analyzed, in addition to the relevant educational literature. The results of the study concluded that the absence of an educational philosophy with clear features and divisions for the education systems in Yemen is one of the strongest obstacles facing human development. And because the structures of Yemeni education systems are traditional, which has resulted in many consequences that prevent the availability of the necessary conditions for human development, and the results indicated that the educational curricula are not suitable as a basis for human development in Yemen, and the development of knowledge capital, since most of them are cut off from work, production and development. And few links with the needs of the learners and life, and the local environments. The results also indicated that the efforts made to develop education systems; dwindles and dims its impact in front of the growing student influx. The study recommended based on the results, to develop the education system in consideration the changes that are happening in the local and international society; in order to prepare the appropriate ground education for the occurrence of the desired changes and adapt them to the general system formats of society and exclude the unwanted changes.

Key words: Education - human development - sustainable development - obstacles to achieving human development - Yemen.

تمهيد

التربية، والتنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، عمليات مجتمعية متداخلة مترابطة، تتفاعل فيما بينها بطريقة متشابكة دائرية، بحيث إذا احتلت علاقة إحداها بالأخرى أحدًا وعطاءً، أو ضعفت أحدها في أداء مهامه تجاه الأخرى انعكس ذلك سلبًا على الأخرتين، يضر بعملياتها الداخلية، ويعوق حركتها، وقد يشل قدرتها أو يفشلها في تحقيق الأهداف المنوط بها؛ وذلك لأن مخرجات كل منها يعد مدخلًا رئيسًا للأخرى بصورة دائرية.

فإذا كانت التنمية الاقتصادية هي نتاج جهود البشر، وتهدف إلى زيادة الإنتاج والثروة في المجتمع؛ فإن هذا يتوقف على ما تقوم به التربية من تنمية معارف ومهارات أولئك البشر، وعملت على تراكم رأس المال البشري. وإذا ما وظفت طاقات ومهارات هؤلاء البشر بكفاية وفاعلية في أنشطة المجتمع؛ ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية وانفتحت الآفاق أمام اطراد نموها.

ومن جهة أخرى إذا ارتفعت نفقات التربية، وما يسبقها ويصاحبها من زيادة الإنفاق على الصحة، والتغذية، والسكن، واتسعت منافع التنمية الاقتصادية على سكان المجتمع ووزعت بعدل، ومكنتهم من تحسين مستوى معيشتهم، وإنماء معارفهم وقدراتهم، ووسعت الخيارات أمامهم؛ فقد وفرت التربية المدخلات الأساسية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية، ووفرت طاقتها المحركة.

وما دامت التنمية البشرية هي قاعدة التنمية الاقتصادية وأساس اطراد نموها، فإن التربية هي العملية التي توثق العلاقة بينها؛ كونها تتعهد النشء في أخطر مراحل نموهم، وتتولى مختلف أفراد المجتمع، وتعدهم للاضطلاع بأدوارهم في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، على أساس أن الحد من الأمية، والفقر، والبطالة، والتهميش، وتحقيق حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، وحصول الفرد على الدخل المناسب، لتحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير حياة كريمة؛ يتوقف على نوعية تربية هذا الفرد، وما تزوده من قدرات ومهارات، تمكنه من تحقيق ذلك. وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية.

ومن جهةٍ أخرى إذا وفرت التربية الفرص التعليمية المتكافئة والمناسبة لأفراد المجتمع، وبنوعية تمكنهم من إتمام مهاراتهم ومعارفهم، بما يتيح لهم الحصول على فرص العمل الملائمة، ومكنتهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، والمشاركة الفاعلة في زيادة الإنتاج، وتوظيف مهاراتهم في رفع دخولهم، فإن هذا ما تقصده التنمية الاقتصادية. وإذا تبادل سكان المجتمع منافع التنمية الاقتصادية، وتوسعت عوائدها لتشمل كلَّ أو معظم السكان، فقد توافرت المدخلات الأساسية للتربية والتنمية البشرية، ومكنتهما من المضي قدماً لتحقيق أهدافها... وهكذا تستمر عمليات التفاعلات المتبادلة بينها فعلاً وانفعلاً أخذاً وعطاءً، بصورة دائرية في اتجاه تحقيق رفاهية المجتمع وحياة مستقرة للأجيال الحالية والقادمة.

ويختلف مفهوم التنمية في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة؛ فالتنمية في الدول النامية تعني التغيير الجذري في أوضاع ومجالاتٍ مختلفةٍ ومتنوعةٍ في الدولة، بينما تعني في الدول المتقدمة إحداث تغييرٍ في الأوضاع القائمة، وقد لا تكون مختلفةً ولا متنوعةً، فيكون البناء والتطوير على قواعد موجودةٍ أصلاً، وغالباً ما تكون خطط التنمية في الدول الفقيرة شاملة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف توفير حياةٍ كريمةٍ لأفراد المجتمع. وتواجه اليمن في ظل الأوضاع الراهنة الكثير من التحديات على مختلف الأصعدة؛ فبعد أكثر من خمس سنوات من الصراع المتصاعد، لا يزال اليمن يواجه أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية غير مسبقة. فقد أسهم الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية في تعطيل الخدمات الأساسية، في حين أدى انعدام الأمن إلى تأخير إعادة تأهيل صادرات النفط التي كانت أكبر مصدر للعملة الأجنبية قبل الحرب، مما حدَّ بشدة من الإيرادات الحكومية وإتاحة النقد الأجنبي للواردات الأساسية.

إن انقسام القدرات الوطنية، بما في ذلك البنك المركزي اليمني، بين الطرفين المتنازعين، والقرارات السياسية الخاصة التي تتخذها تزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعاناة الإنسانية^١.

وكرّد فعل لتلك الأوضاع التي يعيشها اليمن، برزت العديد من الأمور التي تشكل عائقاً فعلياً في مجال التنمية البشرية، والتي من أهم ملامحها تفشّي الفقر والبطالة الذي يعدّ من أهم المعوّقات في اليمن للتنمية بأشكالها الاقتصادية والثقافية والإنتاجية، حيث يعدّ اليمن من أكثر البلدان العربية فقراً. وارتفاع نسب الأمية بين الشعب اليمني، وضعف الوعي بأهمية التعليم، وكذلك جهل كيفية تطوير وتنمية القطاعات في مختلف مجالاتها، والفساد الذي تفشّي في جمهورية اليمن بكافة أركانها، وشحّ المياه الذي يعاني منه اليمن حالياً، حيث أصبحت معظم الأحواض المائية مهددةً بالثُضوب، الأمر الذي يُهدّد حياة الكثير من اليمنيين ويُشغلهم عن التفكير في رفع مستوى الدولة ومواردها، وقلة عدد المؤسسات الثقافية والتنموية وعدم قيام المؤسسات الموجودة بدورها على نحوٍ فاعل^٢.

تلك حقائق ومسلمات استقرت في أدبيات الفكر التنموي في الجمهورية اليمنية، وتؤكدّها نتائج تقارير التنمية سواء الدولية أو المحلية المهتمة بالشأن اليمني؛ الأمر الذي يحتم على المهتمين والقائمين على عملية التنمية في البلاد بدراسة الوضع الحالي للعملية التنموية وعلاقتها بالتربية، وكيف يمكن تطير تلك العلاقة وتحديدّها، بحيث يتمّ توجيهها وفق تطلعات وتوجهات السياسة التربوية والاقتصادية والتنموية في اليمن. هذا الأمر يدفع اليمن إلى اتباع النهج التنموي الذي ينظر إلى علاقة التربية والتنمية بهدف إيجاد نظامي تربوي بالمواصفات اللازمة للتنمية البشرية في اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، متجاوزاً البنى التقليدية لتلك العلاقة شكلاً ومضموناً، ومتخطياً شتى صنوف العوائق والمشكلات التربوية

(١) صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠، مؤشرات وآفاق الاقتصاد الكلي، البنك الدولي

[.ARMPOAP20Yemen.pdf \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/ARMPOAP20Yemen.pdf)

(٢) الدويكات، براء ٢٠١٩، معوقات التنمية في اليمن. [موضوع \(mawdoo3.com\)](http://www.mawdoo3.com).

التي تحول دون ارتباطه بالتنمية البشرية وتناغمه معها حجماً واتجاهاً ومستوى. وهذا ما تحاول الدراسة الحالية تلمسه من خلال دراسة الواقع الحالي للعلاقة بين التربية والتنمية، والعوائق التي تكتنفها للوصول إلى إطار واضح يربط بين كل من التربية والتنمية.

مشكلة الدراسة:

بنظرة تحليلية نقدية لواقع التنمية البشرية في اليمن وعلاقتها بالتربية، يبدو أنها تعاني من عوائق ومشكلات من مختلف الأنواع تقريباً، تتجلى في الأبعاد التي تسبق التربية وتسير معها بدءاً من تدني المستوى الصحي والغذائي، وتفشي ظواهر الفقر، والامية، والبطالة، حيث ما زال متوسط العمر عند الإنجاب ٣١,٠٦% حسب آخر التقارير التي صدرت عن وزارة التخطيط التربوي والتنمية البشرية والجهاز المركزي للإحصاء، والذي كان عام ٢٠٠٤م.

وتشير تلك التقارير إلى أن معدل الخصوبة الكلية ٤,٩٣%، ومتوسط العمر ٢١,٩ سنة في نفس العام^(١)، وعدد السكان للطبيب الواحد ٣٤٩٥ في عام ٢٠٠٦^(٢). ورغم تراجع معدل الفقر من ٣٩,٤% في عام ٢٠٠٠م إلى ٣٥,٥% في عام ٢٠٠٦م، إلا أن عدد الفقراء ارتفع من ٦,٩ مليون نسمة إلى ٧,٣ مليون نسمة في الفترة، وارتفع معدل البطالة إلى ١٧% من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠٠٧م^(٣)، أخطرها بين المتعلمين؛ في حين أن معدل الأمية وصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٥,٣%، الإناث ٦١,٦%، حسب تعداد ٢٠٠٤^(٤).

(١) الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٧): كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، ص: ٥٣، ٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(٣) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧)، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧، صنعاء، دار المجد للطباعة، ص.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص ٢٦٢.

كما يعاني الاقتصاد اليمني من تشوهات هيكلية عديدة تنعكس في نقص المخصصات المالية لنظم التعليم، مقابل انخفاض قيمتها الفعلية.

وما يزيد إحساس الباحث بالمشكلة بحكم عمله في المجال التربوي واطلاعه على مستجدات الوضع التنموي في البلاد الذي يشير إلى افتقار النظام التنموي إلى أدنى عناصر التعزيز والدعم. وفي علاقة التربية بالتنمية البشرية يلاحظ أن نظم التعليم تسير في اتجاهات أغلبها مضادة للتنمية البشرية؛ نتيجة وجود عوائق ومشكلات تتبدى من مختلف مكونات وعمليات نظم التعليم، حيث لا يزال ثلث تلاميذ التعليم الأساسي خارج هذه المرحلة، وأكثر من ثلث تلاميذ التعليم الثانوي خارج هذه المرحلة؛ أي أنهم محرومون من حقهم في فرص التعليم المناسبة لهم، كما أن ما يقرب من ٩٠% من طلاب التعليم الجامعي خارج هذا التعليم، ولم يتعد طلاب التعليم المهني والتقني عن ٢% من إجمالي السكان في سن هذا التعليم ١٩ - ٢١ سنة، ناهيك عن نوعية التعليم في كل نظم التعليم القائمة التي يمكن القول أنها في أدنى مستوى لها، يتبدى ذلك في عدة مجالات؛ منها: تزايد معدلات ترك الدراسة، ولا سيما في مرحلتَي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وارتفاع نسب التسرب، وانخفاض معدلات الكفاية الداخلية والخارجية، كما أن أغلب خريجي نظم التعليم غير جديرين بشغل الوظائف والمهن القديمة والجديدة، بما فيهم خريجو التعليم الجامعي، بدليل التزايد المستمر لبطالة خريجي الجامعات، وخصوصاً في التخصصات النظرية أو الإنسانية.

وتشير أحدث التقارير الأمية (٢٠١٧م)، (٢٠١٩) إلى أن معدل البطالة في اليمن يعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ما يمثل خطورة على مستقبل الشباب، بالذات مع توقف عجلة التنمية في البلاد.

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (٢٠١٧، ٢٠١٩)، اليمن مؤشرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اليمن | مؤشرات التنمية | عالم عربي (alamarabi.com).

وفي استبيانات محلية حديثة أُجريت لقياس مشاكل وتطلعات الشباب اليمني أكد ٧٠% أن مخرجات التعليم في اليمن لا تناسب سوق العمل، كما أيد ٨٩% أن ازدواج الوظيفي سبب مهم من أسباب البطالة بين الشباب في اليمن. وبحسب الاستبيان فإن فرص العمل لا تأتي مبكرة، فالأصغر سنًا ممن دون العشرين سنة، هم الأكثر بطالة بنسبة (٨٥%) بالمقارنة مع أولئك الذين تفوق أعمارهم ٣٥ سنة (٥٠%). ومن حيث النوع، فإن نسبة العاملين من الرجال (٣٥%)، أكثر قليلًا من النساء (٢٨%)، ولا يمكن الجزم بطبيعة الحال أن هذه النسبة تعكس الوضع العام في اليمن.

ويبدو كذلك أن فرص العمل منخفضة بحسب رأي ٤٤% من المشاركين في الاستبيان، الذين يعتقد ١٩% منهم أنه ليس لديهم فرصة عمل أصلًا، وهؤلاء هم الأكثر تشاؤمًا بين المشاركين. وكذلك فإن العمل الحر، والقطاع الخاص، هما الأكثر تفضيلًا للعمل بنسبة ٢٩% و ٢٨% على التوالي.

وقال ١٩% إنهم لا يفرقون بين أي من القطاعات، والأصغر سنًا ممن هم دون العشرين سنة، هم الأكثر ميلًا لخيار العمل الحر بنسبة (٣٤%)؛ أمّا الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين فإنهم الأكثر تفضيلًا للقطاع الخاص بنسبة (٣١%).

ومن المتوقع أن تغدو نسبة الشباب في صفوف العمال الفقراء هي الأكبر؛ إذ كشف تقرير لمنظمة العمل الدولية أن ١٥٦ مليون شاب عامل يعيشون في فقر مدقع أو معتدل. وسترفع نسبة البطالة لدى الشباب إلى ١٣.١%، ما يرفع أعداد العاطلين من العمل من فئة الشباب إلى ٧١ مليون شخص، مع تصدّر الدول العربية لائحة المناطق الأكثر بطالة في العالم، حيث وصلت نسبة بطالة الشباب إلى ٣٠.٦% مع بقاء فجوات كبيرة بين الجنسين ومعدلات عالية من العمال اليمنيين.

(١) المالكي، أحمد (٢٠١٨)، البطالة والحرب على شباب اليمن، الثورة ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

وكان عدد الشباب العاطلين عن العمل في العالم قد وصل مع نهاية العام ٢٠١٦م إلى ٧١ مليون شاب، وهو أول ارتفاع يُسجل منذ ٣ سنوات. وبعد سنوات من التحسُّن ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الشباب من ١٢.٩% عام ٢٠١٥م إلى ١٣.١% عام ٢٠١٦م لتبقى عند هذا المستوى عام ٢٠١٧م وفق تقرير لمنظمة العمل الدولية بعنوان "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم ٢٠١٦م: اتجاهات الشباب"^(١).

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية للقيادات التربوية، وما تضمنته من خطط ومشاريع تطوير التعليم في اليمن من إشارات لجعل نظم التعليم مدخلاً للتنمية البشرية؛ وعلى الرغم من تبني خطط التنمية لمدخل التنمية البشرية لتعويض نقص الموارد الطبيعية، غير أن ذلك لم يزد عن آميات قلماً تجد طريقها للتنفيذ، وبإجراءات واضحة؛ لأنَّ نظم التعليم مستمرة في نموها الكمي على حساب نموها النوعي، وغير مرتبطة بالحياة والعمل والإنتاج والتنمية وغير ذلك^(٢)، وما زال الوضع كما هو حالياً حسب ما أيدت ذلك نتائج الدراسة الاستطلاعية التي وجه فيها الباحث بعضاً من الأسئلة لبعض المختصين في المجال التربوي والمجال التنموي.

وتركزت الدراسة الاستطلاعية حول الوضع الحالي للنظام التربوي في اليمن ودرجة مساهمته في رفد العملية التنموية. وأكد المختصون في إجاباتهم على ضعف العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستدامة ومعوقات تحقيقها في اليمن، والذي يرجع ذلك لأسباب متعددة، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية التركيز عليه في إجاباتها للأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في السؤالين التاليين:

(١) المكتب الإقليمي للدول العربية المركز الاعلامي، الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم، اتجاهات العام ٢٠١٦ و٢٠١٧.

(٢) أحمد علي الحاج محمد (٢٠٠٧)، مسيرة تحديث التعليم اليمني تحدياته واستراتيجية تطويره، صنعاء، أبرار للطباعة والنشر، ص١٣٧، ١٨٦.

١. ما المتطلبات التربوية لدفع عمليات التنمية البشرية المستدامة؟
٢. ما المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستدامة في اليمن؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على فحوى ومعنى مفهوم التنمية البشرية المستدامة ومضمونها فكرياً وتطبيقاً.
- تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين التربية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة حجماً ومستوى واتجاهاً.
- تحديد وتفسير المتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية المستدامة.
- رصد وتحليل ونقد المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستدامة في اليمن.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

- تحاول توضيح معنى وفحوى مفهوم التنمية البشرية المستدامة ومضامينها الفكرية والتطبيقية التي خلص إليها النهج التنموي الجديد؛ بما من شأنه التعرف على أهمية هذا المنحى الحديث لليمن، وضرورة الأخذ به كاستراتيجية للتنمية الشاملة.
- تعريف الجهات المختصة بالمعوقات المجتمعية التي تحول دون قيام التربية بأدوارها تجاه تحقيق أهداف التنمية البشرية، أو تضعف قيام التنمية البشرية بدعم التنمية التربوية، وجعلها العنصر الفاعل في التنمية البشرية، مما يمكنهم من التعرف على نوعية تلك المعوقات ومواقعها، ويسر لهم سبل التغلب عليها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

- تعريف صانعي القرار والمخططين بطبيعة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، ومسارات التفاعلات المتبادلة بينها؛ بما يصرّهم بتوثيق العلاقة بينها فكرياً وتطبيقاً، متابعة وتقويماً.
- تعريف القيادات التنموية والتربوية ومختلف الوظائف التعليمية والمهتمين في اليمن بالمتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية؛ أي ما يجب إحداثه من تطويرات في نظم التعليم، وما تقوم به أدوار توفر شروط دعم مسيرة التنمية البشرية. وفي المقابل ما يجب أن تقوم به التنمية البشرية من أدوار داعمة للتربية، سواء تلك التي تسبق التربية، أو التي ترافقها في ضوء ما خلصت إليه تجارب توثيق العلاقة بين التنمية التربوية، والتنمية البشرية المستدامة.
- توجيه نظر المخططين والمسؤولين التربويين وغيرهم في اليمن بالمعوقات التربوية التي تحول دون قيام التربية بأدوارها تجاه التنمية البشرية، بما يصرهم بحجم تلك المعوقات وأنواعها، وحدة تأثيرها، ويمكنهم من التغلب عليها.

مصطلحات الدراسة:

تعني التربية اصطلاحاً: عملية نمو واكتساب للخبرة، واستخراج ما لدى الفرد من قدراتٍ كامنة، وتنميته خلقياً وعقلياً، لإحداث تغيير مرغوب فيه في سلوك الفرد خاصة وفي المجتمع عامة، بواسطة تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة به من أفراد وكائنات حية وغيرها (١).

ويقصد بها إجرائياً في البحث الحالي: هي كل ما يتصل بالنظام التربوي في الجمهورية اليمنية، وما يشير إلى علاقته بعملية التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

التنمية البشرية:

(١) بلغيث بن أحمد بن عيد الله الغانمي، مفهوم التربية الاجتماعية في ضوء القرآن الكريم وتطبيقاته من خلال البيئة المدرسية، صفحة ٢٨. بتصرف.

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بمفهوم التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، و طبقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن التنمية البشرية تعرف بأنها: "عملية توسيع خيارات الناس"^(١). والخيارات يمكن أن تكون مطلقة، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة مادية صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق^(٢). وورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م التعريف التالي: "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان"^(٣).

وتعرف التنمية البشرية إجرائياً بأنها المؤشرات الدالة على تحقق التطور في حياة النمو للأفراد في الجمهورية اليمنية، والتي يمكن تطويرها من خلال عملية التربية؛ من تلك المؤشرات نذكر: (البطالة، الفقر، الدخل، الإسكان، الصحة، النظام والأمن العام، المساواة، الاهتمام بالمجتمع، ومشاركة المواطنين).

التنمية المستدامة:

وتعرف التنمية المستدامة إجرائياً في قطاع التربية في الجمهورية اليمنية -والذي يعد أحد القطاعات المنظمة الذي يديره استشاريون ذوو خبرات وكفاءات عالية في مجال

(١) عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١.

(٢) عدلي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ٢٣.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، إيقون للخدمات المطبعية، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٣.

التربية والتعليم، حيث وضعت خطط هذا القطاع وفق معايير وأهداف ذات جودة عالية، والذي يهدف قطاع التعليم في اليمن إلى الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمها الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو التعليم الجيد حقاً للجميع. ولأن أدبيات التنمية تجمع على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات، ويعتبر التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة، فمحورهما الإنسان، وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

من هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية المستدامة والتي تشمل: (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية) لا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلم بالأحرى هي أساس عملية التنمية المستدامة.

الإطار النظري:

مفهوم التنمية البشرية وتطور مضامينه:

تكوّن مصطلح التنمية البشرية واستقر بهذا المصطلح بعد رحلة طويلة، شهد خلالها عدة مصطلحات ظهرت تباعاً، وصار كل منها يُخلى مكانه للمصطلح الجديد. مضامين وأبعاد جديدة، ويحمله بعضاً مما ثبتت فائدته، ونحواً من أبعاد تطبيقاته. ولعل أهم تلك المصطلحات هي: "تنمية القوى العاملة"، و"تنمية القوى البشرية"، و"تنمية الموارد البشرية"، و"تنمية رأس المال البشري"، ثم مصطلح "التنمية الاجتماعية" الذي ما لبث هو الآخر يطغى على المصطلحات الأخرى؛ نتيجة لاستغراق المصطلحات السابقة في الجانب الاقتصادي الصرف، وتجاهل وجود البشر والنظر إليهم كوسائل لزيادة الإنتاج وتعظيم الثروة، في حين يتركز مصطلح التنمية الاجتماعية على أن البشر هم الغاية الحقيقية لأي

إنماء أولاً، والمجتمع ثانياً، ورخائهم الدائم^(١). بيد أن المصطلحات السابقة - بما فيها التنمية الاجتماعية - لم تعد كافية لإبراز التحولات النوعية في التنمية المرتكزة على الجوانب الإنسانية التي أخذت تتنامى منذ تسعينيات القرن الماضي، مدفوعة بجهود دولية ومحلية، ليأتي بعد ذلك مفهوم التنمية البشرية، وهو يخرن الكثير من مضامين المصطلحات السابقة، ونتائج الخبرات السابقة، ويتحاشى العديد من أوجه القصور ونواحي النقص، لبدأ مسيرته ضمن نهج جديد للتنمية الشاملة بمضامين فكرية، وأبعاد عملية، وإجراءات تنفيذ ومتابعة، وقياس وتقويم، بنهج جديد ينطلق من البشر، وينتهي عندهم؛ أي جعل البشر العنصر الرئيسي والحاسم للتنمية المستدامة وسيلةً وغايةً، ومصدراً لتوليد الثروة، وبناء القوة. وبذلك أصبحت التنمية البشرية جوهر عملية التنمية الشاملة، تصبح فيها الأبعاد الاقتصادية بمثابة المستلزمات التي تحتاج إليها التنمية البشرية، للاعتناء بصحتهم وغذائهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم، وحصولهم على دخلٍ يمكنهم من الارتقاء بمستوى معيشة سكان المجتمع، والنهوض بنوعية الحياة؛ حتى تتوافر مدخلات العمل والإنتاج، وتتسع فرص توليد الثروة. ومع ظهور العديد من الجهود الفكرية، والتطبيقات العملية لتطوير معنى وفحوى التنمية البشرية؛ إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي حمل ويحمل على عاتقه النصيب الأكبر لتطوير مفهوم التنمية البشرية معنى وفحوى، وتوسيع مضامينها الفكرية، ودلالاتها العملية، ومؤشرات قياس نتائجها، بدءاً من تقرير التنمية البشرية الأول الصادر في عام ١٩٩٠، ومروراً بالتقارير السنوية المتعاقبة، أو عبر التقارير الإقليمية - بل والقطرية - التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من المنظمات الإقليمية التي جميعها أسست لنهج تنمويٍّ جديدٍ، واضح المعالم والقسمات، بآليات تطبيق وتنفيذ ظلت تتعدل وتتطور، ليضيف كل تقرير مضامين وأبعاداً جديدة؛ كي تستوعب

(١) أحمد علي الحاج (٢٠٠١): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صناع، دار الشوكاني للطباعة والنشر، ص ٩٤.

التنمية البشرية المتغيرات الحياتية الجديدة، وحتى تتمكن تلك التقارير من تصور الأوضاع الحقيقية للتنمية البشرية في كل بلدان العالم، وما استلزمه ذلك من وضع مقاييس مركبة، هي نفسها ظلت تتطور وتتسع ويدق حسابها؛ حتى تتمكن من قياس مختلف أبعاد التنمية البشرية، والحكم على النتائج المتحققة الكمية منها والنوعية بمقدار أكبر من الثقة.

عرف التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٠م التنمية البشرية: بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، المتمثلة في ثلاثة خيارات أساسية؛ هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة؛ فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال. كما أن هناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الابتكار والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان لتحقيق حياة كريمة"^(١).

وبذلك، فمفهوم التنمية البشرية يتضمن بعدين أساسيين أولهما: تشكيل قدرات الإنسان وتنمية طاقاته المختلفة من خلال الإشباع المتناهي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصره المادية وغير المادية، وثانيها توظيف تلك القدرات والطاقات في الإنتاج وفي استثمار الموارد والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الإنتاج والثروة، والمشاركة في المجالات السياسية والثقافية من خلال تنظيم مجتمعي حثيف يعبئ موارده الداخلية، ويتفاعل مع المتغيرات العالمية من أجل الاطراد في تنمية تلك القدرات والموارد"^(٢).

وعموماً فالتنمية البشرية في أبسط معانيها هي: بناء الإنسان ككل مادياً وروحياً، بما يحقق له الاستمتاع بجسم سليم وعقل رشيد، ومهارات وقدرات عالية المستوى، بما

(١) عصام الدين برير (٢٠٠٦): التخطيط التربوي والتنمية البشرية، العين: دار الكتاب الجامعي، ص ٢١٧.

(٢) راجع: حامد عمار (١٩٩٨): مقالات في التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٥٣.

يمكنه من المشاركة في أحد أنشطة المجتمع، وإتقان العمل؛ كي يحصل على دخلٍ يمكنه من مواصلة حياته ورفع مستوى معيشته، والعمل على رفعه بصورة مستمرة، على نحو تنمو فيه صفات المواطن المستنير المتمتع بكل حقوقه، حتى يكون نافعا لأسرته ومؤسسته ووطنه والعالم.

وللتحقق من توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، فقد وجدت مؤشرات التنمية البشرية الأساسية التي تمكن من قياس مدى تحققها في المجتمع، وهي^(١):

- ١- البطالة: وتقاس بالنسبة المئوية للعاطلين عن العمل.
- ٢- الفقر: ويقاس بالنسبة المئوية للأسر ذات الدخل تحت متوسط الدخل العام.
- ٣- الدخل: ويقاس بالدخل الفردي النقدي إلى الاختلافات في تكاليف مستوى المعيشة.
- ٤- الإسكان: ويقاس بتكاليف إيجار السكن للأسرة متوسطة الدخل (مكونة من ٤ أفراد).
- ٥- الصحة: وتقاس بمعدلات وفيات الأطفال (في سن أصغر من عام)، عن كل ألف فرد من المواليد الأحياء.
- ٦- الصحة العقلية: وتقاس بمجالات الانتحار المبلغ عنها لكل مائة ألف من السكان.
- ٧- النظام والأمن العام: ويقاس بمجالات السرقة المبلغ عنها لكل مائة ألف من السكان.
- ٨- المساواة العنصرية: وتقاس بنسبة المتنقلين من البيض والسود.
- ٩- الاهتمام بالمجتمع: ويقاس بنسبة ما يتمتع به المواطنون في المجتمع من اعتمادات حكومية.
- ١٠- مشاركة المواطنين: ويقاس بنسبة المشاركين في الانتخابات من بين المسجلين في السجل الانتخابي^(٢).

(١) عصام الدين برير (٢٠٠٦): مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢) لمزيد من التفصيل المرجع السابق، ص ٢١٩ وما بعدها.

والتنمية البشرية بهذا المفهوم والمضمون والمعنى والمغزى، هي عملية تتداخل وتتكامل بالضرورة مع مفهومات أو عمليات أخرى هي: التنمية التربوية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودولة الرفاه، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، مُشكّلةً معاً نهجاً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحفظ صور تكامل وتوازن أبعاد التنمية في المجتمع وعملياتها المختلفة من أبعادها الإنسانية والاجتماعية في متصل واحد.

والجدير بالإشارة إلى أن التغيرات التي رافقت نهج التنمية البشرية ذاك ومدخلها الواسع عبر تقارير التنمية البشرية الدولية منها والإقليمية، والمدخل العام، جعل مفهوم التنمية البشرية يتصف بخاصية عدم ثباته، وصعوبة تحديد مضمونه الدقيق؛ بسبب عمومية اللفظ وصياغته المجردة^(١) من جهة، وبسبب اتساع حيثيات بناء المفهوم، وصعوبة تحديد نطاق عملياته، وإجراءات تطبيقه في كل دول العالم من جهة ثانية، فضلاً عن المترادفات التي تتداخل معه أو تحل محله كالموارد البشرية، والثروة البشرية، ورأس المال البشري، أو المصطلحات الأخرى المشتقة منه، أو العاملة ضمنه؛ كرأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال المعرفي، أو رأس المال الفكري.

ولا يعني ما سبق أنّ مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستمر يتطور عبر تقارير التنمية البشرية السنوية، أضحى فاقد الأهلية، وعدم الجدوى؛ وإنما للإحاطة بالمحاذير وأوجه القصور التي تكتنف هذا المفهوم، لأخذها في الاعتبار عند تناول خصوصيات العديد من بلاد العالم الثالث، وإجراء المقارنات بينها؛ لأنّ مفهوم التنمية البشرية وتطوره المستمر جاء ثمره لجهود دولية متخصصة، ونتاج خبرات ميدانية من أقاليم ودول عديدة.

مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

(١) يعقوب الشراح (٢٠٠٢): التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٢٥٨.

٢. الإنتاج: ويقصد به زيادة النمو والإنتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية.
 ٣. الاستدامة: ويقصد بها أن تكون التنمية عملية شاملة قابلة للاستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.
 ٤. التمكين: ويقصد به تمكين البشر من المشاركة في عملية التنمية كفاعلين، والمشاركة في إدارة حياتهم.
- والتنمية المستدامة هي التي تفي باحتياجات المجتمع في حاضره، دون الإقلال من قدرة أجيال المستقبل للوفاء باحتياجاتها^(١).

ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة توافر شروط استدامتها؛ لعل أهمها:

- أ. الاستدامة الاقتصادية: أي قابلية المشروع للاستمرار من الناحية الاقتصادية والمالية، بالمحافظة على رأس المال وتنمية الموارد، واستخدامها على الوجه الصحيح.
- ب. الاستدامة الاجتماعية: وتظهر في مؤشرات الرقي والتطور الاجتماعي؛ وتتجلى في شيوع صور العدالة والتماسك الاجتماعي، وتمكين أفراد المجتمع من تحمل مسؤولياتهم؛ بالمشاركة في صناعة القرار، وتنمية المؤسسات الاجتماعية، وتحقيق الهوية الحضارية.

ج. الاستدامة البيئية: ويقصد بها الحفاظ على الأنظمة البيئية الحيوية التي تكفل للمجتمع صيانة الحياة واستمرارها في بيئة تحافظ على موارد طبيعية متنوعة.

- د- الاستدامة باعتبارها فرصة سانحة: وتعرف الاستدامة تبعاً لمفهوم الفرصة السانحة: "أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك التي أُتيحت للجيل الحالي، إن لم يكن أكثر منها... وتفسر الفرصة هنا اقتصادياً: أي زيادة مخزون رأس المال، بما يخلق فرصاً للأجيال القادمة"^(٢).

(١) أحمد أوزي، (٢٠٠٦): التعليم من أجل التنمية المستدامة، مجلة علوم التربية، دورية مغربية نصف سنوية، العدد

(٣٢)، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٩.

طبيعة العلاقة الدينامية بين التربية والتنمية البشرية المستدامة؟

أدّى التحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية إلى جعل البشر أساس الإنماء الحقيقي، الذي يبدأ منهم، وتتعرّز مسيرته بهم، وينتهي عندهم؛ أي جعل التنمية تتمحور حول البشر بوصفهم صانعي التنمية، ومحرك عواملها المادية والتنظيمية والثقافية، وإليهم ترجع عوائدها، بحيث يغدو كل منها مدخلاً للأخرى، وسيلة وهدفاً، سبباً ونتيجة، فيسهم البشر في التنمية الاقتصادية، في حين تسهم التنمية الاقتصادية في رفاهية البشر، وما يستلزمه ذلك من توثيق الروابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

ولكي تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التنمية البشرية، وضعت عدة شروط، أهمها: أن يصاحب التنمية الاقتصادية توزيع عادل للدخل من خلال اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى تقديم السلع والخدمات العامة لكافة شرائح المجتمع ومناطق البلاد دون تمييز، وأن تعاد هيكله النفقات الاجتماعية بصورة تؤدي إلى استفادة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً والأكثر عدداً^(١)؛ بحيث تكون التنمية الاقتصادية وسيلة لتوسيع الخيارات أمام البشر لإنماء قدراتهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية؛ أي رفاه السكان، وأن تكون التنمية البشرية الطاقة المحركة للتنمية الاقتصادية، بحيث ألا تكون التنمية الاقتصادية وما يتصل بها من زيادة الدخل الفردي والقومي معياراً وحيداً للتقدم! وإنما التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وآية ذلك بما أن التنمية الاقتصادية نتاج جهود أفراد المجتمع، فعلى مقدار حصولهم على عوائدها أو فوائدها، تتوقف معدلات نموها. وفي المقابل إذا اتسعت منافع التنمية الاقتصادية من خلال زيادة النفقات على الصحة والغذاء والسكن والتعليم، وغيرها من مشاريع التنمية الاجتماعية، ومكنت أفراد المجتمع من الاعتناء بصحتهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم؛ توافرت المدخلات الأساسية للتنمية البشرية، وعظمت مشاركتهم فيها،

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩)، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٩)، ص ١، ملخص عن اليمن.

وتزايدت أهميتهم في دفع عمليات التنمية الاقتصادية. وإذا كانت التنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية، فإن النظام التربوي هو اللبنة أو العملية الرئيسية التي توثق العلاقة بينهما؛ كون النظام التربوي يتولى تنمية معارف ومهارات السكان التي يتوقف عليها تحقق المكونات الأخرى للتنمية البشرية، كما يتولى إعداد وتأهيل القوى العاملة - كماً وكيفاً - اللازمة للتنمية الاقتصادية. وعلى مقدار تنمية مهاراتهم ومعرفهم وإعدادهم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ توسعت فرص حصولهم على وظائف في سوق العمل، وتزايدت قدرتهم على المشاركة الفعالة في عمليات التنمية الشاملة؛ بعكس ضيق فرص التعليم أو تديني نوعيته، أو عدم ارتباطه باحتياجات التنمية وسوق العمل.

وفي المقابل، فعلى مقدار تبادل البشر منافع التنمية الاقتصادية، ووسعت الخيارات أمامهم؛ توافرت المدخلات الأساسية للتربية، وغدت التربية أداة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وطاقتها المحركة، وبالتالي فقيام نظام تربوي حديث وفعال يتيح الفرص التعليمية المناسبة لكل أفراد المجتمع، فقد توافرت الأعمدة الرئيسة للتنمية البشرية؛ على أساس أن حصول أغلب السكان على حقهم في التعليم يشكل مدخلاً مهماً لتحقيق المكونات الأخرى للتنمية البشرية؛ ذلك أن الفرد المتعلم المزود بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة والعمل، يمثل العامل الحاسم في التنمية، وبذلك فالتنمية في جوهرها هي محصلة تفاعل دينامي بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه تحقيق التقدم والازدهار.

ومن جهة أخرى، فإن تأمين المصادر المالية الدائمة واستثمارها الاستثمار الأمثل في التربية والصحة والتغذية والرياضة والترويح، وإثرائها تراكمياً على مر الزمن؛ فإن ذلك يؤدي إلى صيانة سكان المجتمع من التدهور والضياع، ثم إن استمرار علاقات الترابط والتواصل بين التربية والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية بصورة دائرية، يجعل كلاً منها مدخلاً للأخرى؛ مما يعزز من اطراد نموها معاً، ويساعد على تعاضد فرص النهضة الحضارية للمجتمع... وهو ما يعني قيام التنمية المستدامة.

وفي ضوء النهج الشامل للتنمية، يصبح إنماء البشر هو الإنماء الأكبر والغاية النهائية لأي إنماء اقتصادي، ليس بصفتهم وسيلة لزيادة الإنتاج وتعظيم الثروة فقط، وإنما العكس؛ إذ عندما ينال البشر خير أو منافع التنمية الاقتصادية، تكون التربية أداة التنمية البشرية، وبالتالي تكون التربية والتنمية البشرية مفتاح انطلاق التنمية الشاملة. ولجعل التربية عملية فعّالة في توثيق العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية يجب أن تصبح التربية^(١):

- حاجة أساسية للإنسان، بما يحصل على قاعدة عريضة من المعرفة والمهارات والاتجاهات التي يقيمون عليها حياتهم، وتمكنهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، وتزودهم بالقدرة على التعليم الذاتي، والتكيف مع المتغيرات المتسارعة.
- حقاً وضرورة إنسانية لتحسين مستوى حياة الإنسان؛ من صحةٍ وتغذيةٍ وسكنٍ، وبالتالي رفع قدرته على التحصيل التعليمي، ومواصلة التعليم، حتى يكون مواطناً متممياً ومنتجاً، وقادراً على تحسين معيشته والتواءم مع ثقافته.
- نشاطاً يدفع عمليات التنمية من خلال إعداد القوى العاملة في مختلف التخصصات، وعلى كافة المستويات، للقيام بوظائف التنمية وتنفيذ مشاريعها، وما تقدمه من معارف نظرية وتطبيقية وأساليب حديثة في التنظيم والإدارة، وما تقدمه من معارف ومهارات تسهم في الحفاظ على البيئة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بينها وبين السكان.
- ولكي تكون الشخصية التنموية هدف التربية يجب أن تكون بمحتوى منهجي لتنمية متعددة الأبعاد، تمتد من المعرفة الأساسية إلى البحث المتقدم، ومن التدريب على المهارات الضرورية إلى مهارات الإنتاج المعقدة، وأن تتنوع أشكال التعليم النظامية وغير

(١) البنك الدولي (٢٠٠١): التربية وثيقة سياسة القطاع، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية، بيروت: لبنان، ص: ١٥، ١٦.

النظامية، وربطها بأهداف التنمية الشاملة؛ بحيث تكون التربية قادرة على تكوين جيل تنموي جديد متصف بمهارات وقدرات متميزة، فكرياً وتطبيقياً، قولاً وعملاً، قادر على الربط بين الوسائل والغايات، ومدرك لما يقوم به، واعٍ لآثاره في ضوء التجربة الواقعية، قادر على تحمل المسؤولية والالتزام الأدبي والأخلاقي، ومراعاة حقوق الغير وواجباتهم، ومدرك للمصلحة العامة، ومهيأ للتعاون والعمل الجماعي المشترك، وقادر على الابتكار والإبداع، ومستشعر لما حوله، واعٍ لتحديات المستقبل... وسواها كثير.

ولتوثيق علاقة التربية بالتنمية الشاملة في المجتمع يجب إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم، باعتبارهم رافداً جديداً للمجتمع، وتوظيف إمكانات النظم التعليمية ومخرجاتها في تحقيق أهداف التنمية. وحتى تكون التربية فاعلة في التنمية البشرية يجب تطوير أشكال التعليم النظامية وغير النظامية، وتوثيق العلاقة بينها، ودمج التعليم النظري بالتعليم المهني والتقني، وتوسيع فرص التعليم والتدريب لكل فئات السكان، ليس في التعليم النظامي وغير النظامي فقط، بل وفي مواقع العمل والإنتاج، وكذا توثيق العلاقة بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية لإنماء البشر، وجعل التربية المستمرة المتجددة حقيقة واقعية تمتد من المهد إلى اللحد، والعمل المستمر لإيجاد المجتمع المتعلم المعلم.

طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية:

وبما أن التنمية البشرية هو تنمية قدرات الإنسان، واستخدامها المثمر في رفع مستوى حياته، فإن التربية هي أبرز المكونات أو المدخلات الأساسية للتنمية البشرية، والعامل الأكثر تأثيراً في تحقق بقية المكونات الأخرى؛ لأن وصول التنمية البشرية إلى مبتغاه، يتوقف على نوعية الفرد الذي تعده، وعلى المعارف والمهارات التي تزوده بها، وعلى مدى توظيف هذه المهارات في مختلف أنشطة المجتمع، وليرفع بها من مستوى معيشتها، وبذلك تتحقق التنمية البشرية.

وإذا كان هدف التنمية البشرية هو تمتع أفراد المجتمع بالصحة، وحصولهم على المعرفة والدخل، فإن العناية بالصحة، سواء من قبل الأفراد، أو من قبل المجتمع، وتوفير

الغذاء والسكن المناسب، يتوقف على ما لديهم من معارف ومهارات، أي على وجود تربية تبصرهم بالغذاء اللازم لصحة الإنسان، والوقاية من الأمراض، أو اللجوء إلى الدواء المناسب. كما أن مشاركة أفراد المجتمع في قطاعات التنمية، والحصول على الدخل الجزي، يتوقف على نوع التربية التي أعدت أبناء المجتمع وأهلتهم للوظائف والمهن التي تحتاجها مشاريع التنمية ... وكلما اتسعت فرص التعليم أمام أبناء المجتمع، ولاءمت احتياجاتهم المتعددة والمتباينة، ودقت نوعية تربيتهم؛ حافظوا على صحتهم، ونموا معارفهم وقدراتهم، واتسعت فرص حصولهم على الوظائف والمهن، وبالتالي زادت دخولهم وتحسّن مستوى معيشتهم، والعكس صحيح إلى حدّ كبير، وخصوصاً في العصر الحاضر والمستقبل، مما يؤكد القول أن التربية هي العامل القوي والمؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مدى بلوغ التنمية البشرية.

كما تزايدت أهمية التربية كونها أساساً لتنمية رأس المال البشري ... وكلما تراكم رأس المال البشري؛ نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان، وتوافرت حياة كريمة؛ فإن التنمية البشرية وفرت الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك تعد التربية مدخلاً حاسماً لجعل أهداف التنمية الاقتصادية هي أهداف التنمية البشرية، والعكس صحيح^(١).

صحيح أن التربية بتلك الأهمية السابق ذكرها؛ ولكن ليست العامل الوحيد؛ كونها نظاماً فرعياً داخل نظام كلي؛ إذ لا بدّ أن يسبقها ويصاحبها جهود منظمات وأطراف أخرى، حتى تقوم التربية بأدوارها كاملة الوظائف والمسئوليات، بما يجعلها تتبوأ تلك الأهمية، حيث يجب أن يسبق التربية التنمية البشرية وتسير معها، من بناء الأجسام الذي تتولاه وزارة الصحة، ووزارة الشباب والرياضة، إلى بناء العقول والمهارات التي تتولاها

(١) أحمد علي الحاج (٢٠٠١): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صنعاء، دار الشوكاني، ص ١٠٢.

وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم المهني والتقني، وإلى التربية الروحية التي تتولاها المساجد ووزارة الأوقاف، وإلى النشاط التنقيفي والترفيهي والترويجي الذي تتولاه وزارة الثقافة والسياحة، ووزارة الإعلام، والمؤسسات المعنية الأخرى، ثم تمتد هذه المهام إلى قطاعات الأعمال والإنتاج الذي تتولاه مؤسسات الإنتاج والمال والأعمال والخدمات العامة والخاصة والأهلية، إلى مجال التوعية السياسية والقومية التي تتولاها المنظمات السياسية والمهنية ... إلخ، وما يستلزمه ذلك من إيجاد سياسات واستراتيجيات متداخلة ومتكاملة، توثق علاقات التفاعل فيما بينها، وتيسر تبادل عمليات التأثير والتأثر في اتجاه غايات التنمية البشرية.

وفي ضوء ما سبق، ليس مستغرباً أن قفزت التربية إلى مقدمة اهتمامات الدول والأفراد، والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، ومثلت الأولوية الأولى للمجتمعات المعاصرة، والهّم الأول للمجتمع كله رسمياً وشعبياً، فردياً وجماعياً، بصورة جعلت التربية تفوق في أهميتها القوة المسلحة، وبناء قاعدة صناعية وسواها، لتصبح شئون التربية والقرارات المتخذة فيها من الشئون العامة والقرارات السيادية العليا، التي يجب أن يشارك فيها - بصورة أو بأخرى - جميع شرائح المجتمع.

وعلى مقدار تكون نظام تربوي حديث وفعّال، قادر على تقديم الفرص التعليمية المناسبة لكل -أو أغلب- أبناء المجتمع، وتقديم تربية نوعية عالية المستوى، وارتباطه الوثيق بالتنمية البشرية؛ فقد تتوافر الشروط اللازمة لقيام التنمية البشرية واطراد مسيرة نموها؛ على أساس أن حصول أغلب سكان المجتمع على حقهم في التعليم، وارتفاع مهاراتهم، يشكّلان المدخلين الأساسيين لتفعيل المكونات الأخرى للتنمية البشرية، والمضي قدماً في اتجاه تحقيقها، على أساس أن الفرد المتعلم المزوّد بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة والعمل والإنتاج، يكون أكثر وعياً للعناية بصحته وصحة أسرته، ويكون أكثر قدرة على توفير الغذاء والسكن المناسب، كما تتسع أمامه فرص الحصول على عمل، ورفع دخله، وتحسين مستوى معيشته، وبالتالي يتمكن من تعليم أفراد أسرته، والتأثير إيجابياً في المحيطين به. وهذا

ما تهدف إليه التنمية البشرية، ما يعني أن النظام التربوي مفتاح التنمية البشرية، وإذا ما تحسنت معارف ومهارات وقدرات سكان المجتمع، وانخرطوا في أنشطته المختلفة، فقد توافرت المدخلات الرئيسية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية. وكلما اتسعت عوائد التنمية عليهم؛ تحسنت جهودهم، وزادت قدرتهم على العطاء.

وعلى كل حال يمكن تحليل العلاقة بين التربية والتنمية البشرية في أن التربية:

- تتيح فرص التعليم الملائمة لكل أفراد المجتمع كحق وضرورة إنسانية، لتشكيل شخصياتهم المتفردة، وتحسين مستوى حياتهم، وهذه أمور تمثل الأساس الأول للتنمية البشرية.
- تحافظ على ثقافة المجتمع واستمرار شخصيته الوطنية المتميزة، من خلال إدماج الأجيال المتعاقبة في ثقافة مجتمعهم، الحاملين لهويته، الفخورين بالانتماء له، حتى تستمر ثقافة المجتمع كأساس يجمع السكان نحو هدف واحد، ويشد من أزرهم على البذل والعطاء، وهذا بدوره يمثل عنصراً مهماً للتنمية البشرية.
- تُعد القوى البشرية المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات، وعلى جميع المستويات اللازمة، ليس لاحتياجات التنمية وسوق العمل فحسب، وإنما للتنمية البشرية.
- تُحسن الكفاءات العلمية والفكرية، والقدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لأبناء المجتمع، وتنمي مهارات البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي كرسائل فكري تهدف إليه التنمية البشرية.
- تعمل على تطوير أساليب ووسائل الإنتاج، وتطوير التجارب والنظم الملائمة لبيئة المجتمع، وتوطين العلم والتقنية، وهذه عماد التنمية البشرية وما تقصده.
- تنمي المواهب والميول، والقدرات والاستعدادات لدى أفراد المجتمع، وتنمية العادات والاتجاهات الإيجابية، بما يسمح بتوظيفها في تعظيم جهود التنمية البشرية، وتسريع التطوير الاجتماعي والثقافي.

- ترفع من قدرة أفراد المجتمع على التفاعل النشط مع قضايا المجتمع، وتحدياته الداخلية والخارجية، والتعايش مع بيئة التنمية، والتعامل الرشيد مع موارد المجتمع، واستثمارها في توليد فرص جديدة للتنمية المستدامة، ورفع وتيرة تقدمه. وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية.
- تزيد من قدرة الأفراد على التفاهم والتعايش مع الآخرين، ومع الثقافات الأخرى؛ بما يحقق المصالح المشتركة، ويصون هذا الكون من المخاطر التي تهدده، بما يفتح آفاقاً جديدة أمام التنمية البشرية.

الدراسات السابقة:

تندر الدراسات السابقة التي تناولت علاقة التربية بالتنمية في الجمهورية اليمنية في حدود علم الباحث، ومن الدراسات التي تناولت علاقة التعليم بالتنمية المستدامة:

١. دراسة (حسين، ٢٠٢٠)^(١) والتي بعنوان: **معايير جودة الأداء المدرسي وعلاقتها بالتنمية البشرية دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام بمحافظة اللاذقية:** يهدف البحث إلى دراسة مدى تحقق معايير إدارة الجودة الشاملة في عناصر النظام التعليمي المدرسي، وذلك من وجهة نظر مديري ومعلمي مدارس التعليم العام في محافظة اللاذقية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين معايير جودة عناصر النظام التعليمي المدرسي وبين رضا المجتمع وسوق العمل ومؤسسات المجتمع الأخرى كمؤشر للتنمية البشرية.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تحديد عينة البحث باستخدام قانون العينة الإحصائية، حيث توزعت بين (٢٨١) مديراً ومديرة، و(٣٧٩) معلماً ومعلمة، تمَّ توزيعها على المراحل الدراسية والمناطق التعليمية باستخدام التوزيع المناسب.

(١) حسين، محمود (٢٠٢٠): **معايير جودة الأداء المدرسي وعلاقتها بالتنمية البشرية**، دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام بمحافظة اللاذقية. مجلد ٣، عدد ٣ (٢٠٢٠)، إصدار العدد الثالث من مجلة جامعة حماة.

أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة عناصر النظام التعليمي المدرسي، والتنمية البشرية، وأنّ عناصر النظام التعليمي المدرسي الأكثر تأثيراً في تحقيق رضا المجتمع وسوق العمل (كمؤشر للتنمية البشرية) عن الأداء المدرسي هي مراقبة العملية التعليمية ومتابعتها، وأداء المرشد الاجتماعي، والمبنى المدرسي، وأساليب التقويم، والكتاب المدرسي.

٢. دراسة (الورثان، ٢٠١٥)^(١) والتي بعنوان: **التربية والتنمية: وهي دراسة نظرية هدفت إلى تحديد التحديات التي تواجه العملية التنموية في المملكة العربية السعودية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما العلاقة بين التربية والتنمية؟ ما دور التربية في تحقيق التنمية الشاملة؟ ما العلاقة بين التربية والتنمية في المملكة العربية السعودية؟ ما التحديات التي تواجه التنمية في المملكة العربية السعودية؟**

وكون الدراسة نظرية فقد استخدم الباحث الأسلوب النظري التحليلي الاستقرائي في استقراء النتائج التي توصل إليها. ومن النتائج التي أكدتها الدراسة أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التربية، وبالتالي التنمية في المملكة العربية السعودية منها: الهدر التربوي المتمثل بالرسوب والتسرب، وتدني كفاءة المعلمين، وضعف الإدارة التعليمية، وتدني مستوى الاهتمام بالبحث العلمي، وضعف العلاقة بين التعليم والتنمية، ومشكلات التعليم الفني.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى بعض التحديات المرتبطة بالتربية الخاصة والمتمثلة بتدني كفاءة المعلمين نقصد الكوادر، المبادئي، وعدم الوعي المجتمعي، وندرة البحث العملي حول هذا الموضوع والعديد من التحديات التربوية التي من شأنها أن تضعف العلاقة بين التربية والتنمية.

(١) الورثان، عدنان بن أحمد (٢٠١٥): التربية والتنمية.

٣. دراسة الحسنواوي (٢٠١٤) بدراسة الجوانب التنموية وعلاقتها بالجوانب التربوية والتعليمية في المجتمع المغربي، وما تحدّته من تطورات نوعية وكمية عبر الفترات الزمنية في جوانب متعددة، وما تواجهه من تحديات ومعوقات تحد من التنمية البشرية في هذا البلد أو ذلك.

تمّ تقسيم هذا العمل إلى العناصر التالية:

(١) تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة: تعريف التنمية، والتربية.

(٢) الكشف عن العلاقة التي تربط بين التربية والتنمية.

(٣) دور التربية في تحقيق التنمية الشاملة.

هذا وقد تمّ التركيز على التحديات التي تواجه المغرب في مجال التربية والتنمية، مثل تحديات العولمة وكيفية التفاعل مع الثقافات العالمية والانفتاح على التجارب الإنسانية؛ مواكبة للتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بفعالية. بالإضافة إلى استعراض أهم التحديات التي يعاني منها النظام التربوي التعليمي، والتي تعتبر بطبيعة الحال تحديات ومعوقات للتنمية البشرية الشاملة، وهي على النحو التالي: الهدر التربوي في التعليم المدرسي، وضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وضعف العلاقة بين الجامعات والتنمية^(١).

٤. وحول علاقة التربية بالتنمية المستدامة تشير اليونسكو (UNESCO، ٢٠١٩)^(٢) إلى أن التعلّم من أجل التنمية المستدامة يُحثّ المتعلمين على اتخاذ قرارات سليمة، وإجراءات مسؤولة عن السلامة البيئية، والمحافظة على الوضع الاقتصادي، والعيش في مجتمعٍ عادلٍ، سواء للأجيال الحاضرة أو المستقبلية، مع احترام التنوع الثقافي، لذلك يُعتبر التعلّم

(١) الحسنواوي، عبد الرحيم (٢٠١٤)، التربية والتنمية المستدامة، مجلة علوم التربية، ع٥٩، إبريل ٢٠١٤، ص: ٢١-

(٢) "What is Education for Sustainable Development?", www.en.unesco.org, Retrieved ١٠-٦-٢٠١٩.

من أجل التنمية المستدامة هو تعلم طويل الأمد، وهو جزء لا يتجزأ من التعليم الفعّال، وهو تعليم كلي وتحولي، يتناول محتوى التعلم والنتائج، والتربية وبيئة التعلم من خلال النقاط الآتية:

المحتوى الدراسي: من خلال دمج القضايا الحرجة؛ كتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية، والاستهلاك، والإنتاج في المناهج الدراسية.

بيئة التدريس والتعلم: تصميم التعليم والتعلم بطريقة تفاعليّة تُركّز على المتعلم، والتي تُتيح التعلم الاستكشافي والتوجيهي.

الانتقال إلى المجتمعات الخضراء: من خلال تزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وتحفيز الأشخاص على تبني أساليب حياة مستدامة.

جعل الأشخاص مواطنين عالميين: من خلال المشاركة بأدوار فعّالة، محلياً وعالمياً، ومواجهة التحديات العالمية وحلها، إلى أن يصبحوا مساهمين نشطين في خلق عالم أكثر عدلاً وسلاماً وتسامحاً، وأكثر أماناً واستدامة.

مخرجات التعلم: من خلال تحفيز التعلم وتعزيز الكفاءات الأساسية؛ مثل التفكير النقدي والنظامي، وصنع القرارات التعاونية، وتحمل المسؤولية من قبل الأجيال الحالية والمقبلة.

٥. وحول الأساليب التعليمية التي يمكن اتباعها في التعليم من أجل التنمية المستدامة تشير اليونسكو (UNESCO، ٢٠١٩)^(١) إلى أنه لا توجد طرق تدريس معينة لتعليم الاستدامة، ولكن هناك اتفاق واسع في تتبع أساليب التعلم النشط والتشاركي، التي تُشرك المتعلم وتُحدث فرقاً حقيقياً في الفهم، والتفكير، والقدرة على التصرف بشكل صحيح

(١) ↑ "What is Education for Sustainable Development?", www.plymouth.ac.uk, Retrieved ١٠-٦-٢٠١٩.

عند المتعلم، لذلك لقد تمَّ تحديد خمسة عناصر تربوية تغطي مجموعة من الأساليب التربوية أو الأساليب التي تستخدم في بيئة التعلم من أجل الاستدامة هي:

التفكير الناقد: من خلال استخدام المجالات التعليمية والمجموعات النقاشية.

التفكير والتحليل المنهجي: عن طريق استخدام دراسات الحالة في العالم الحقيقي

والحوادث الحرجة، والتعلم القائم على المشاريع، وأنشطة التحفيز وغيرها.

التعلم التشاركي: من خلال التركيز على التعلم الجماعي أو النظير، وتطوير

الحوار، والتعلم التجريبي، والتعلم القائم على البحث، والتعلم من أجل العمل، وتطوير دراسات الحالة مع مجموعات المجتمع المحلي وقطاع الأعمال.

التفكير الإبداعي: عن طريق استخدام تمثيل الأدوار، والاستكشاف في العالم

الحقيقي، ورؤية العقود المستقبلية، والتعلم القائم على حل المشكلات وغيرها.

التعلم التعاوني: من خلال شرح التعلم القائم على العمل، وشرح مفهوم

الاستقصاء المشترك.

٦. ويشير عاشور (٢٠١٤) في مقالة له في جريد الرأي الإلكترونية^(١) أن

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أهدافها إلا إذا توافرت القوة البشرية المؤهلة والمدربة؛ وبالتالي فإنَّ التعليم يعتبر حجر الأساس في عملية التنمية المستدامة.

إجراءات البحث (منهجه وأدواته):

للإجابة عن السؤال الأول والذي عني بتحديد المتطلبات التربوية لدفع عمليات

التنمية البشرية المستدامة، تمَّ إعداد قائمة بالمتطلبات التربوية التي يمكن أن ترفد عملية التنمية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي الذي يتخلله ويدعمه ويتكامل معه المنهج

(١) العلاقة بين التعليم والتنمية الشاملة، <http://alrai.com/article/٦٨٣٢٥٩.html>

التحليلي النقدي، ثم عرض تلك القائمة على مجموعة من الخبراء والأكاديميين في المجال حتى تم التوصل إلى اتفاق شبه كامل حول تلك المتطلبات.

وللإجابة عن السؤال الثاني عمدت الدراسة إلى طرح سؤال الدراسة على مجموعة من المختصين من الخبراء والأكاديميين من خلال مجموعة من المقابلات الجماعية focus group بالإضافة إلى تحليل الأدب التربوي ذي العلاقة، والذي يدعم نتائج المناقشة الجماعية لمجموعة الخبراء.

عرض النتائج ومناقشتها:

السؤال الأول: ما المتطلبات التربوية لدفع عمليات التنمية البشرية المستدامة؟

تمّ تحديد المتطلبات التربوية لدفع عملية التنمية البشرية المستدامة من خلال تبني المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات الدراسة. وبعرض تلك المتطلبات على مجموعة من المختصين تمّ الاتفاق على (٢١) فقرة تمّ توزيعها على محورين: يضم المحور الأول المتطلبات التربوية، ويضم المحور الثاني المتطلبات التنموية الجدول (١).

الجدول رقم (١) المتطلبات التربوية لدفع عملية التنمية البشرية المستدامة

المحور الأول: الجوانب التربوية:
١. أن يلائم النظام التربوي بيئة المجتمع ويستجيب لحاجاته بفئاته المتباينة.
٢. أن يمزج النظام التربوي بين الأصالة والمعاصرة في تناغم وانسجام.
٣. أن يتفاعل مع تحديات المستقبل.
٤. يتيح الفرص التعليمية المناسبة لكل فردٍ من أفراد المجتمع بما يتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم وأهدافهم في الحياة.
٥. تشكيل نظم تعليمية مرنة، نظامية وغير نظامية، بمحتوى حديث وأساليب متطورة، وبرامج تتيح لأي راغب الوصول لأي مستوى تعليمي.
٦. جعل التعليم مدى الحياة؛ معززاً لأساليب التعليم الذاتي.
٧. أن تتكامل التربية المدرسية بالتربية غير المدرسية.
٨. إعطاء أهمية القصوى لنوعية التعليم وجودته.

٩. أن يكون النظام التعليمي سريع الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الكفايات والمهارات اللازمة للتنمية.
١٠. التأكيد على تنمية المكونات الثقافية، ومعتقدات المجتمع وقيمه النبيلة.
١١. أن تعمل نظم التعليم على توطين العلم والتقنية.
المحور الثاني: الجوانب التنموية:
١. الاهتمام بالجانب الصحي للأفراد.
٢. توفير الغذاء.
٣. توفير السكن.
٤. إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة بين فئات السكان والمناطق.
٥. تحقيق المساواة والعدل بين أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم.
٦. زيادة الإنفاق على التعليم، وضمان مصادر تمويل دائمة له، تقليدية وغير تقليدية.
٧. ضمان توظيف هذه المهارات والقدرات، ومشاركتها في مختلف أنشطة المجتمع.
٨. إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم في مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج.
٩. الحد من البطالة والفقر والامية.
١٠. حماية الحقوق والحريات العامة من أبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية.

يشير الجدول رقم (١) إلى أن أحد تلك المتطلبات تكوين نظام تربوي جديد بفكرٍ وفلسفةٍ متطورةٍ، بخصائص ملائمة لبيئة المجتمع، وبنوعية جدية تمزج بين الأصالة والمعاصرة في تناغم وانسجام، ويستجيب لاحتياجات المجتمع، ويلبي مطالب فئاته وأفراده المتباينة، ويتفاعل مع تحديات المستقبل ويسير نحوه. كما أن تنظيم التربية بطريقة تتيح لكل أفراد المجتمع أن يحصلوا على الفرص التعليمية المناسبة لقدراتهم واحتياجاتهم منه، ولأي هدف يريدون، وما يتطلبه ذلك من تشكيل نظم تعليمية مرنة، نظامية وغير نظامية، بمحتوى حديث وأساليب متطورة، وبرامج تتيح لأي راغب الوصول لأي مستوى تعليمي.

ولا بدّ أن يؤكد النظام التربوي على مفهوم التعليم مدى الحياة؛ قاعدته الأساسية، حتى يكون كل فرد مسؤولاً عن تعليم نفسه بنفسه، وتطوير مهاراته ومعارفه ليواكب التغيرات المتسارعة والتكيف معها.

ويقتضي التعليم مدى الحياة أن تتكامل التربية المدرسية بالتربية غير المدرسية، وبالتربية العرضية أو العفوية في متصل واحد، بحيث تمتد مواقف التعليم من المدرسة إلى الأسرة، ومؤسسات التربية الأخرى، وإلى مواقع العمل والإنتاج، وإلى مواقف التفاعل الحية، التي تشكل معاً بيئة لإقامة ألوان من التماسك بين المتعلم وما يتعلمه في أوضاع طبيعية تفاعلية، واكتساب مهارات التفكير والأفعال السلوكية، وتبني المعايير والقيم التي تقوم بالدور الأكبر في تشكيل شخصية المجتمع.

كما يتحتم على النظام التربوي إعطاء أهمية قصوى لنوعية التعليم، قدر الاهتمام بكمه، بحيث تكون جودة التعليم وتحسين عناصره أساساً لوجود هذا النوع التعليمي أو ذاك، ومعياراً للحكم على مخرجاته، على أساس أن النوعية العالية تؤدي إلى تكوين الإنسان الجديد المتقن لمهاراته الأساسية، المدرك لذاته، المشارك في أنشطة مجتمعه، المتفاعل مع قضايا المحلية والإنسانية جمعاء، المتزود بالقدرات والاستعدادات التي تجعل منه إنساناً مفكراً، بعقلية نافذة وخيال مبدع، ودارساً متطلعاً لإثراء معارفه ومهاراته بنفسية سوية مهذبة، وروح وثابة، ويد عاملة منتجة تحترم العمل، وتعرف قيمة الإنتاج، وتلتزم بالوقت، وتحترم النظام وتحلى بروح المسؤولية.

ومن المفترض أن يكون النظام التعليمي سريع الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الكفايات والمهارات اللازمة للتنمية، القادرة على تجديد نفسها حتى تتكيف مع التغيرات المتسارعة، والمزودة بقدرات تفكيرية ومهارات إبداعية متنوعة، لارتداد آفاق إنتاجية جديدة تمكن من الوقوف أمام التهديدات الخارجية.

كما لا بدّ أن يعمل النظام التربوي على تأكيد تنمية المكونات الثقافية، ومعتقدات المجتمع وقيمه النبيلة؛ بتعزيز صور الانتماء والمواطنة الإيجابية، وخصوصاً لدى النشء

الجديد، لتحسينهم من تيار العولمة الجارف، ومجاهته بروح ناقدة ووعي بحقائق الأمور دون مغالاة، مع ضرورة احترام ثقافات الشعوب الأخرى، وعقائد المخالفين.

ومن المتطلبات التي أكدتها القائمة في الجدول أعلاه أن تعمل نظم التعليم على توطين العلم والتقنية، بدءاً من نشر ثقافة البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي، ومروراً باستخدام المنهج العلمي في إنتاج المعرفة وتبادلها، وتوسيع نطاق توظيفها في شتى مناحي الحياة، وانتهاءً باستخدام المنهج العلمي في اتخاذ القرارات وفي التطوير، وفي استشراف المستقبل، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتجهيز طائفة من العلماء والمفكرين، والمصممين والمهندسين، وإعداد قوافل من القدرات الإبداعية والابتكارية، والمهارات التقنية والمهنية في شتى العلوم والفنون والآداب؛ باعتبار هؤلاء الثروة الحقيقية التي يمتلكها المجتمع، والمورد المتجدد للثروة والقوة، والحضور الدولي الفعال.

وفي المقابل، هناك مطالب وأدوار تلقيها التربية على التنمية البشرية حتى تتوثق علاقات الترابط بينها، وتصبح كل منها مدخلاً للأخرى، لعل أبرزها كما يشير إليها الجدول (١):

- أن يسبق التربية المدرسية عناية التنمية البشرية بصحة النشء الجديد؛ من خلال محاصرة وتكثيف العلل والأمراض، وتوفير الحد المقبول من الغذاء والسكن، كعملية لازمة تحافظ على بقاء النشء على قيد الحياة، وتوفر لهم الظروف المناسبة لالتحاقهم بالتعليم.

- أن توسع التنمية البشرية الخيارات أمام سكان المجتمع لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ووسائل الوصول إليها، وتحميل كل فرد مسؤولية الإفادة منها، مع ما يستلزمه ذلك من تحقيق العدالة فيما بينهم.

- أن تُمكن التنمية البشرية من إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة بين فئات السكان والمناطق، وتحقيق المساواة والعدل بين الصغار والكبار، وبين الذكور والإناث، مع التركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك بزيادة الإنفاق على التعليم، وضمان مصادر تمويل دائمة له، تقليدية وغير تقليدية.

ومثلما تركز التنمية البشرية على تنمية معارف وقدرات البشر من خلال التعليم، عليها ضمان توظيف هذه المهارات والقدرات، ومشاركتها في مختلف أنشطة المجتمع، بما يمكن من دفع عمليات التنمية، ورفع معدلات نموها.

ولا بدّ من إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم في مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج، بما يمكنهم من رفع دخولهم لتحسين مستوى معيشتهم، وتمكينهم من تعليم أبنائهم، وبالتالي تواصل عمليات التنمية البشرية.

وعلى التنمية البشرية التركيز على الحد من البطالة والفقر والامية، بما يمكن السكان من الاستفادة من فرص التعليم، ويعزز من عمليات التنمية البشرية.

- وأن تعمل التنمية البشرية على حماية الحقوق والحريات العامة من أبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية؛ مما سيوفر مناخاً دائماً للتنمية البشرية.

يتضح مما تقدم العلاقة الوطيدة بين التربية والتنمية البشرية من جهة، وبينها معاً وبين التنمية الاقتصادية من جهةٍ ثانيةٍ، وعمليات التفاعل المتبادلة بينهما، والتي تتم بطريقة شبكية دائرية، بحيث إذا احتلت العلاقات بينها، أو قصر أحدها عن القيام بأدواره تجاه الأخرى؛ انعكس ذلك سلباً على الأخرى، وأخلّ بعملياتها الداخلية وحركتها المتوازنة، مع نفسها ومع المجتمع، وتسبب في إعاقتها أو فشلها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

ووضعاً مثالياً للعلاقة بين التربية والتنمية البشرية في اليمن، يبدو بعيد المنال، وذلك بالنظر إلى الاختلالات الحادة، القائمة بين التربية والتنمية البشرية، وغلبة علاقة التنافر والتضاد بينها، الناتجة عن الهياكل التنظيمية القائمة، وما يمارس ويتخذ فيها من سياسات وخطط، وعمليات وإجراءات تكرس القطيعة بينها، وسنحاول الوقوف على أهمها في الموضوع التالي؛ وذلك انطلاقاً من أن تشخيص المعوقات التي تحول دون توثيق العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، سيكون دليلاً لمعالجة هذه المعوقات.

السؤال الثاني: ما المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستدامة

في اليمن؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ طرحه على مجموعة من الخبراء والأكاديميين من ذوي الاختصاص، بالإضافة إلى تحليل الأدب التربوي ذي العلاقة والمرتبط بكل من مفهومي التربية والتنمية.

وقد أكدت المصادر أن هناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون توجيه بوصلة النظام التربوي نحو التنمية البشرية في اليمن، وجعله أساساً لدفع عمليات التنمية البشرية المستدامة وتحقيقها حالياً ومستقبلاً، منها ما هو قديم ناشئ من طبيعة تحديث التعليم في اليمن، ومسيرة تطوره، ومنها ما هو انعكاس للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها ما هو مستمد من الهياكل التنظيمية لنظم التعليم وأوضاعها المعاشة، ومنها ما هو ناشئ من التحديات الداخلية والخارجية لنظم التعليم من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية الحالية والمستقبلية، يمكن بلورتها وتجميع خطوطها الرئيسة في نظم التعليم على النحو الآتي:

١. جهود فلسفة التربية في المجتمع اليمني وبعدها عن استيعاب المتغيرات المحلية

والدولية:

فمنذ صدور قانون التربية رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م الذي قدم إطاراً فلسفياً للتربية في اليمن، فإن أغلب مواده لم تر النور، حتى الآن، كما لم تبذل جهود تذكر لتجديد فلسفة التربية في اليمن، فضلاً عن أن جانباً كبيراً من هذا الإطار الفلسفي، وما يتوافر من أفكار تربوية تضمنتها بعض الوثائق الرسمية لوزارة التربية والتعليم في اليمن، لا تعدو أن تكون أفكاراً تربوية متناثرة، جمعت من وثائق رسمية عربية وأجنبية، بعيدة عن توجيه نظم التعليم في اليمن؛ واتخاذها دليلاً لكل أنشطتها التعليمية التربوية؛ كونها لم تبرز في إطار فلسفي متكامل يجسد مكونات المجتمع اليمني، ويعبر عن احتياجاته، وما يطمح إليه هو

وأبنائه. لذلك ترك الميدان التربوي في اليمن نهباً لتطبيقات الفلسفات التربوية الأجنبية والوافدة مباشرة، أو المنقولة من بلاد عربية.

وكون الفلسفة التربوية في أي مجتمع هي مصدر بناء الأهداف التربوية، وهذه الفلسفة لم تظهر في صورة بناء متكامل في اليمن، فما وجد من أهداف تربوية هي نفسها أقرب إلى التجميع من وثائق تربوية عربية في الغالب، وتخضع للاجتهادات والرؤى المتباينة في تطبيقها. وكون الأهداف التربوية هي مصدر بناء أهداف نظم التعليم، والأخيرة مصدرًا لبناء أهداف مراحل التعليم، وبناء المناهج التعليمية، ثم اختيار المحتوى الدراسي، وهلم جرة حتى تصل إلى الأهداف السلوكية؛ فإن ما هو متوافر من مستويات الأهداف التعليمية قائم على الاجتهادات الفردية والرؤى الأحادية؛ بمعنى أنها مجمعة من هنا وهناك، وبالتالي لا توجد روابط بينها أفقيًا ورأسيًا، ولا مرجعية واضحة تحكمها، فضلًا عن الاختلافات التربوية القائمة في نظم التعليم التي تزيد الطين بلة. وفي مقابل ذلك، توجد قطيعة بين نظم التعليم (التعليم العام، والتعليم المهني والتقني، والتعليم العالي، والتعليم الجامعي)، حيث يلاحظ أن كل نظام تربوي يؤدي مهامه في ضوء اجتهادات القائمين عليه والظروف المتاحة له، وكل منها يسير في الاتجاه المنفصل عن النظام الآخر والمضاد له في كثير من الأحيان، حتى أن استراتيجيات التطوير التي وضعتها نظم التعليم مؤخرًا جاءت منفصلة عن بعضها بعضًا، وبالتالي تباينت في المنطلقات والرؤى، وتناقضت في الأساليب والإجراءات، وتباينت في النتائج أو المخرجات. لذلك، فإن غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم والقسمات لنظم التعليم في اليمن يعد من أقوى المعوقات التي تواجه التنمية البشرية؛ لأن أي تجديد وتغيير يبدأ من الفكر. وعندما توجد فلسفة تربية واضحة المعنى والمغزى وتأخذ طريقًا إلى التطبيق، عندها ستوجه الفلسفة العمل وترشد التنفيذ، وتصبح مرجعًا لما تحقق وأبجز.

٢. نظم تعليمية تقليدية بمسارات متباينة وأداء شكلي:

تكونت منذ النشأة الحديثة للتعليم في اليمن نظم تعليمية فرضتها اعتبارات ذلك الوقت، المتمثلة في تثبيت النظام الجمهوري، وبناء الدولة الحديثة، وتعويض الحرمان التعليمي لأبناء الشعب اليمني، وتوثيق عُرى الوحدة الوطنية، وتلبية حاجات القطاع الحديث من الكوادر الإدارية وسواها، غير أن هذا التعليم ظل ينمو ويتسع بنظم تعليمية تقليدية ويتضخم بنفس الكيفية، حتى الوقت الراهن، رغم زوال الكثير من تلك الاعتبارات، وتبدل نوعية تلك الحاجات، بل ولم يتم الاستفادة من التجارب التعليمية الجديدة التي ظهرت في المناطق الشمالية أو المناطق الجنوبية، لتطوير نظم التعليم، ولكنها استمرت تقليدية في بنائها، متصلبة في مراحلها، بالية في إدارتها، نمطية في عملياتها، متباعدة في مساراتها، شكلية في أدائها، وبالتالي ضعيفة في نوعيتها، وهامشية في مخرجاتها.

وحيث إن التعليم الحديث في اليمن ارتبطت نشأته بالقطاع الحديث (التجارة، والإدارة، والخدمات الحكومية، والصناعات الخفيفة أو الثانوية) القائم في الحضر، فقد جاءت لدفع عمليات التنمية في الحضر، وإهمال الريف وتهميشه، بل وتسخير ما يتاح للريف من إمكانات بشرية ومادية لخدمة الحضر وتنميته. وبالتالي جاء منفصلاً عن طبيعة الحياة والعمل والإنتاج في المجتمع اليمني. وقد ترتب على استمرار البنى التقليدية لنظم التعليم العديد من النتائج التي تحول دون توافر الشروط اللازمة للتنمية البشرية، منها:

- عجز نظم التعليم عن تطوير صيغ ونماذج التعليم غير النظامي، أو من بعد، لاستيعاب السكان في التعليم، وتقديم فرص التعليم المتكافئة، أو لمواكبة احتياجات الدارسين وقدراتهم وظروفهم.
- عجز نظم التعليم عن توفير البرامج التعليمية التدريبية بالقدر والمستوى المناسبين لأبناء المجتمع.
- خضوعها أو استسلامها للنمو الخطي الكمي على حساب النمو الكيفي.

- أضحت مصدرًا لتفشي مظاهر البطالة والفقر، وترسيخ حدة التمايزات الاجتماعية بين شرائح المجتمع ومناطقه، وبين الذكور والإناث، والصغار والكبار.
 - عدم قدرتها على توفير شروط التعليم مدى الحياة، أو التربية المستديمة.
٣. **مناهج تعليمية قديمة باستراتيجيات تعليم وتعلم وتقويم بالية:**

تكوّنت مناهج تعليمية تقليدية لنظم التعليم في اليمن، ظلت -في الغالب- تستنسخ تارة، وتجمع مفرداتها من تجارب عربية وأجنبية تارة ثانية، وهي لذلك لم تعكس حاجات -حقيقية- للإنسان والمجتمع اليمني الجديدين، بل عكست -في الغالب- توجهات وخيارات السلطة السياسية والنظام الاجتماعي السائد. وكون نظم التعليم جاءت لخدمة القطاع الحديث؛ فإن محتواها التعليمي واستراتيجيات تنفيذه واكبت حاجات القطاع الحديث في المدن، وهمشت القطاع التقليدي الذي يستوعب أغلب السكان، وأوجدت تطلعات وهمية لحياة الطبقات العليا والحاكمة، ووعياً زائفاً لدى النشء، أفقدهم الذهنية العلمية، وجعلهم مأسورين بأنماط حياتية بعيدة المنال فكراً وتطبيقاً.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير المناهج التعليمية لكل نظم التعليم في اليمن، إلا أنها لم تزد عن تجديرات شكلية تمت في مجالات معينة دون مجالات عدة أخرى مرتبطة بها، أو أحدثت ترفيعات تمت هنا وهناك، دون أن تغير من الواقع شيئاً؛ إذ ما زالت المناهج التعليمية -بصفة عامة- في نظم التعليم الثلاثة (العام، والمهني والتقني، والجامعي) تقليدية في بنائها، ممزقة في مكوناتها، بالية في محتواها الدراسي، وبالية في أساليب ووسائل التعليم والتعلم، وشكلية في إجراءات التنفيذ، وقاصرة في أساليب وأدوات القياس والتقويم، كما أن النمطية المفرطة في تنظيمها وإحراجها؛ جعلها بعيدة عن البيئات الطبيعية والعمل والإنتاج والتنمية، أو تمثل روح العصر ومتابعة مستحدثاته، يدعم ذلك كله تراكم مشكلات التعليم من كل الأنواع تقريباً، واستفحال الكثير منها، وطول أماد مواجهتها وحلها، حتى صار الكثير من هذه المشكلات جزءاً من الواقع التربوي الذي تتعايش معه مختلف مستويات العمل التربوي في نظم التعليم.

وعلى سبيل المثال: ففي التعليم العام، إذا كان قد طور محتوى المنهج التعليمي لمرحلة التعليم الأساسي، وخفف عنه شطراً من أثقالة البالية، فإن ذلك لم يتم وفق استراتيجية شاملة لتطوير كل منظومة العملية التعليمية التربوية، أو مع كل مكونات نظام التعليم العام، ودينامية تفاعله مع نظم التعليم الأخرى، وبيئته المحيطة. ولذلك، فعلاوة على أن هذا التطوير جاء مقطوع عن السياق العام لنظم التعليم في اليمن (أي فاقد المرجعية والدليل العملي)؛ فقد أسند تنفيذه لمعلمين غير معدين سلفاً لهذه المهمة، وإدارة مدرسة غير مهنية، وفي مدارس عاجزة ليس حتى عن توفير الوسائل التعليمية التقليدية فحسب، بل لا تتوافر لأغلبها الحاجات الضرورية والبدئية، مثل: الكهرباء، والحمامات، القاعات الدراسية... إلخ، ولا سيما في الريف.

صحيح، هناك نيات صادقة لعمل شيء حسن في مناهج نظم التعليم، إلا أن تطوير التعليم -بخاصة- لا يؤتى ثماره المرجوة -كما بينت نتائج الخبرات التربوية- إلا إذا كان شاملاً لكل أجزاء نظام التعليم، ليس هذا فحسب، بل وتشترك فيه أطراف عدة تدعمه وتيسر حصوله، وخصوصاً الأطراف المستفيدة منه مباشرة.

يتضح مما تقدم أن مناهج تعليمية بذلك الشكل والمحتوى والتنفيذ -لا شك- لا تصلح أن تكون أساساً للتنمية البشرية في اليمن، وتنمية رأس المال المعرفية، كون أغلبها مقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، وقليلة الارتباط بحاجات الدارسين وبالحياة، وبالبيئات المحلية.

٤. فيض طلابي متصاعد على نظم التعليم مقابل مخرجات كمية مختلفة وبنوعية

متدنية:

إن تصاعد الإقبال على نظم التعليم في اليمن، الناجم عن تزايد النمو السكاني في اليمن، في ظل استمرار نظم التعليم التقليدية، المقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، يؤدي إلى شل قدرة النظم التعليمية هذه في مواجهة الفيض الطلابي المتصاعد المدفوع: بثورة الآمال والطموح، تطبيقاً للدستور والقوانين النافذة، والمسنودة بالمواثيق الدولية،

واحتياجات التنمية وأسواق العمل من القوى العاملة المؤهلة المدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، دون أن تتمكن من تلبية حاجاتهم الدراسية وتنمية معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم بالصورة التي تحقق طموحهم، ودون أن تتمكن من الوفاء باحتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة بالكم والكيف المناسبين، وفي الوقت والمكان الملائمين؛ وذلك لأنّ نظم التعليم غرقت حتى قمة رأسها، وهي تسعى جاهدة إلى توفير الحاجات الضرورية من المباني المدرسية والمعلم والكتب الدراسية ... إلخ، لقيام العملية التعليمية لتلك الأعداد المتزايدة عامًا بعد عام آخر، وتجد نفسها مجبرة على التوسع في التعليم النظري الأسهل حلًا والأقل تكلفة، فتوسعت فيه إلى أقصى مدى، لتجد نفسها تكسب أعدادًا في تخصصات نظرية على حساب التخصصات المهنية والتقنية والتطبيقية، دون أن يتيح لها الضغط الطلابي من تأهيلهم والارتقاء بنوعيتهم، لذلك صارت تخرج أعدادًا هائلة في تخصصات لا يحتاجها أسواق العمل والتنمية، مقابل عجزها عن تخرج أعداد في تخصصات أخرى تحتاجها أسواق العمل والتنمية بالتنوع المطلوبة. والنتيجة هدر بشري ومادي كبير، واختلالات حادة في أسواق العمل بين الزيادة والنقص، وبطالة هيكلية، كما أن تدني نوعية مخرجات نظم التعليم؛ تضيق من فرص حصولهم على فرص عمل، وما ينجم عن ذلك من عوائق أمام خطط التنمية، علاوة على تأجيج أزمة سوق العمل.

وما تبذل نظم التعليم من جهود التطوير؛ تتضاءل ويخفت أثرها أمام الفيض الطلابي المتعاظم، لتحيل مشكلات نظم التعليم القائمة ما يتحقق إلى أثر بعد عين. أما ما تبقى من مشاريع تطويرية، فرغم الجهود المتواصلة، ودعم الجهات المانحة الفني منها والمادي، فلم تتحقق النتائج المرجوة كما خطط لها. لذلك سيظل الإقبال الطلابي المتصاعد الناجم عن الزيادة السكانية، وفي ظل بقاء نظم التعليم التقليدية، من أقوى العوائق أمام التنمية البشرية حاليًا ومستقبلاً، في وقت باتت فيه معارف البشر وقدراتهم الإبداعية العامل الحاسم في التنمية المستدامة.

٥. مركزية إدارية مع تدني المساءلة والشفافية:

يستمد التنظيم الإداري والأكاديمي والفني لنظم التعليم في اليمن مركزيته المفرطة من التنظيم الإداري لأجهزة الدولة، بثقافة ممتدة من أنظمة الحكم والمجتمع السابقة التي تقوم على تكريس المركزية وربط مقاليد السلطة بيد القيادات العليا، ثم لشاغلي الوظائف حتى المستويات الدنيا. وهنا يتصف التنظيم الإداري والأكاديمي لأجهزة نظم التعليم بثلاثة مستويات:

أولهما: المستوى المركزي، ويتمثل بثلاثة دواوين لوزارات التربية والتعليم، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وثانيهما: المستوى الإقليمي: ويتمثل في وزارة التربية والتعليم بمستويين: أحدهما في مكاتب التربية في محافظات الجمهورية، والآخر في مكاتب التربية في مديريات المحافظات. بينما يتمثل في وزارة التعليم الفني بمكاتب التربية في المحافظات، وتتمثل في وزارة التعليم العالي برئاسات الجامعات في المحافظات، وثالثهما المستوى المحلي، ويتمثل بإدارة المدارس والمعاهد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وما يتبع كل وزارة من أجهزة فنية وتعليمية وتدريبية.

وبهذه الهيكلية الهرمية، يبدو أن التنظيم الإداري والأكاديمي والفني لمستويات العمل في أجهزة التعليم متضخمة للغاية ... وتضخماً كهذا في ظل المركزية الإدارية التقليدية، وفي ظل مشكلات نظم التعليم المستفحلة؛ يؤدي إلى تداخل التخصصات، وتفشي مظاهر البيروقراطية، وكثرة الأعباء الإدارية الروتينية، وضعف تحمل المسؤولية، وغياب الشفافية، إلى ما هنالك من أمورٍ تعمل على تفشي مظاهر العلل والأمراض الإدارية في كل مستويات العمل الإداري والأكاديمي لنظم التعليم، تزداد استشرافاً في ظل الولاءات الضيقة، الحزبية والقبلية والمناطقية من جهة، وتدني عمل أجهزة الرقابة والمساءلة القانونية والحاسبية من جهةٍ أخرى.

ولعل الآفة أو المعضلة الكبرى التي يعاني منها التنظيم الإداري والأكاديمي للتعليم في اليمن، هو أن شغل المناصب القيادية والمستويات الإدارية المختلفة، بما فيها الحصول على وظيفة معلم أو إداري، وربما عامل عادي يتم على أساس طائفي وحزبي. وكل يمارس مركزته الإدارية بطريقة تقوي مركزه، وتحقق صالحه، طالما أنه يستمد بقاءه في مركزه الوظيفي من ولائه السياسي أو حقه الطائفي؛ بدليل أن أي تغيير وزاري، أو تغيير بعض القيادات الإدارية، فإنه يمتد إلى تغيير الوظائف الإدارية الأخرى، التي قد تصل أذن الوظائف، مما يحول دون تراكم الخبرات والتحسين المستمر لأداء المهام الإدارية والتعليمية من جهة، وسيادة أنماط الإدارة الدكتاتورية والفوضوية والتسيبية.

بناءً على ما تقدم، يبدو أن التنظيم الإداري والأكاديمي لنظم التعليم في اليمن لا تشكل الأرضية المطلوبة للتنمية البشرية المستدامة؛ لأن هذه التنمية بحاجة ماسة ليس إلى نظم تعليمية إدارية وأكاديمية حديثة، مرنة وفاعلة، بأساليب ووسائل جديدة فحسب، وإنما أيضاً إلى كفايات إدارية وتعليمية مختلفة بمهارات متعددة تستشعر مخاطر المستقبل، وتستعد لمواجهة بفكر جديد وقدرات خلاقة.

٦. تدني نوعية التعليم:

تتضافر المعوقات السابقة لنظم التعليم عموماً والتنمية البشرية خصوصاً، وتعمل بصورة وأخرى مع البنية الحالية لإعداد وتأهيل النشء والشباب، على تدني نوعية التعليم في كل نظم التعليم باليمن بلا استثناء، يتجلى ذلك في حشو عقول الدارسين بالكثير من المعلومات والمعارف، الكثير منها غير مفهوم، وغير مناسب لقدرات الدارسين واحتياجاتهم، وغير مرتبط بالحياة والعمل والتنمية، وبالتالي تنسى بعد تخرجهم من هذه المرحلة أو من التعليم، كما يتجلى أيضاً في ضعف قدرة نظم التعليم من تنمية المهارات الأساسية للعمل والعيش في عصر سريع التغير، والاندماج في أنشطة المجتمع، وإنماء القدرات والاتجاهات الجديدة للتفاعل مع قضايا المجتمع ومتغيراته المتسارعة.

كما تظهر النوعية المتدنية للتعليم في صور عدة كمية وكيفية منها: تزايد معدلات الرسوب والتسرب، وخصوصاً في نظام التعليم العام، وانخفاض معدلات الترفيع أو النجاح من مستوى دراسي إلى آخر، ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى، والغش في الاختبارات بكل صورته، وبيع الشهادات التعليمية، وانخفاض معدلات التخرج من نظم التعليم، التي تصل إلى أدنى مستوى لها في التعليم العام، ومنها أيضاً تدني حاجات أسواق العمل لمخرجات كل نظم التعليم، ولا سيما التعليم العام، وكذا تدني مواصفات خريجي نظم التعليم ومواصفات أداء الوظائف والمهن، وغيرها كثير ...

وهذه النوعية المتدنية للتعليم تعد من أبلغ المعوقات تأثيراً على التنمية البشرية؛ كون هذه النوعية هي أساس تكوين رأس المال البشري اللازم للتنمية المستدامة، بوصفها العامل الرئيس للعملية الإنتاجية، والطاقة المحركة للتنمية. وعلى مستوى نوعية رأس المال البشري، تتوقف فعالية المدخلات الأخرى للتنمية البشرية.

٧. غياب شبه كامل لدى نظم التعليم لتنمية المهارات والقدرات الإبداعية:

إزاء غرق نظم التعليم ومؤسساتها في استيعاب الطوفان الطلابي المتزايد، مقابل عجز الموارد المادية والبشرية، وغيرها من المشكلات الأخرى، فلم تعد نظم التعليم ومؤسساتها قادرة على الاهتمام بتحسين نوعية التعليم، ولا التركيز على إنماء ميول الدارسين واستعداداتهم، وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية. وما أدل على ذلك من أن غالبية مؤسسات نظم التعليم لم تعد قادرة ليس على القيام بالأنشطة التعليمية المصاحبة للمقررات الدراسية من تجارب معملية وغير معملية، واستخدام الوسائل التعليمية التقليدية فحسب، بل والقيام بالأنشطة الطلابية الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية.

٨. تدني المستوى المهني لمختلف الفئات العاملة في نظم التعليم:

تعاني مختلف المستويات الإدارية والتعليمية في كل نظم التعليم باليمن من تدني ملحوظ في المستوى المهني والعلمي والثقافي لمنتسبيها أو العاملين بها؛ لأسباب وعوامل عديدة، يمكن تلخيص أبرزها من خلال ما هو مشترك بين كل نظم التعليم كما يلي:

- أغلب القيادات التربوية والوظائف التعليمية الأخرى إما غير تربوية، أو يتدني مستوى تأهيلها؛ فمثلاً ٨٠% من مدراء مدارس التعليم العام يحملون مؤهلات ما دون الإعدادية، و٦٥% من معلمي التعليم العام هم من خريجي معاهد المعلمين والمعلمات نظامي الخمس سنوات وثلاث سنوات^(١).
 - أغلب أساتذة الجامعات والمعاهد المهنية والتقنية غير تربويين، وحديثي التخرج، مقابل انعدام دورات التأهيل التربوي لكل مستويات التنظيم الإداري الأكاديمي والفني.
 - طغيان العوامل السياسية والاجتماعية في تعيين القيادات التربوية للمؤسسات التعليمية والوظائف التعليمية الأخرى، حتى كادت تصل إلى تعيين أعضاء هيئة التدريس والوظائف الإدارية الأخرى.
 - غياب المعايير العلمية الموضوعية والحديثة لاختيار وتعيين مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية والفنية، أو تقويم الأداء، واعتمادها إلى جانب الجدارة أساساً للتقدم.
 - عجز حاد في فرص التنمية المهنية والعلمية للقيادات التربوية في مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية، وخصوصاً الهيئة التدريسية والفنية، سواء داخل نظم التعليم أو خارج اليمن.
- وفي ضوء ما سبق، فإن المستوى المهني لمختلف الفئات العاملة في نظم التعليم في اليمن لا توفر الأسس المناسبة للتنمية البشرية المستدامة؛ لأن مستويات التوجيه والتخطيط والتنفيذ في نظم التعليم ما زالت تقليدية، مقابل ضيق أو غياب كثير من البرامج التدريبية والتأهيلية، حتى أن الغالبية العظمى من تلك المستويات جمدت في مواقعها لسنوات طويلة، ولم تعد قادرة على متابعة ما تموج به الإدارة الحديثة من أساليب ومفاهيم جديدة ...

(١) أحمد علي الحاج (١٩٩٢): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد ٥٢، ١٩٩٢، ص ٦٥.

توظيف النظم التعليمية في الصراع السياسي والطائفي:

دأبت الحكومات المتعاقبة منذ تحديث التعليم في اليمن على توظيف التعليم لتثبيت دعائم النظام الجمهوري ونشر المبادئ الجديدة التي ينادي بها، وبناء الدولة الحديثة، ومد سلطتها على كل ربوع الوطن، لتجد الكفايات الاجتماعية المختلفة، والكيانات السياسية الناشئة من نشر التعليم الحديث أداة لتقوية مراكزها، وتعزيز حضورها النشط من خلال تقلد رموزها المتعلمة في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية؛ بحجة التقاسم، لإثبات كل طرف حقه في إدارة دفة البلاد، لتطبيق عملي لمبادئ النظام الجمهوري، وكسب الأعضاء والموالين.

ونظراً لتفاوت المستوى التعليمي بين مناطق وكيانات المجتمع اليمني في ظل صراع طائفي ومناطقى خفي في الغالب، يغلف أحياناً بصراع سياسي؛ فقد عملت السلطة الحاكمة على التوظيف السياسي للتعليم، مدفوعة بحجج ومبررات عدة منها: الحق في تقاسم وظائف الدولة، ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بين الكيانات الاجتماعية والمناطق المختلفة، ما سمح بتولي شئون التعليم قيادات وموظفين غير مؤهلين أو غير مهنيين، ونشر التعليم بنوعية متدنية، مما كان له الأثر الأكبر في إفراغ التعليم من محتواه الحقيقي، وهميش دوره في تسريع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرغوبة.

وفي غمرة الصراع السياسي على السلطة لم يتوان النظام الحاكم من تقاسم الإشراف على التعليم مع بعض القوى السياسية من أجل تكوين جبهة عريضة تمثل القوى التقليدية، أو المحافظة التي يمكنها الوقوف أمام الأحزاب السياسية الجديدة، ليتكون نظامان تعليميان متوازيان بنفس المراحل التعليمية تقريباً، ولم تستطع الدولة إنهاء الآثار السالبة لتلك الازدواجية حتى بعد إلغاء أحدها (نظام المعاهد العلمية) قبل ست سنوات تقريباً.

وما لبث أن تزايد التوظيف السياسي لنظم التعليم بعد الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠، وبعد حرب ١٩٩٤؛ تبدى ذلك في مظاهر عدة منها: استفراد الحزب الحاكم بوظائف المستويات الإدارية والأكاديمية المركزية والإقليمية والمحلية لنظم التعليم، مقصياً

بذلك أو مهمشاً لكثيرٍ من الخبرات والكفاءات العلمية والمهنية، بل ووصل الأمر إلى المستويات الإدارية والتعليمية الأدنى ... وبتعميم نظام التعليم الذي كان سائداً في شمال اليمن على كل مناطق اليمن، وإلغاء التجارب التعليمية الرائدة، وكذا التراجع عن التجديدات التي أدخلت في نظم التعليم، فقد أطبق على نظم التعليم حالة من الجمود، وطغت عليها الشكلية والنمطية المفرطة.

وفي سياق التوظيف السياسي والاجتماعي للتعليم، فهم التوجه نحو تفعيل الحكم المحلي، وخصوصاً في أرياف اليمن، على أن كل منطقة أو مديرية يجب أن تكتفي بما لديها أو يتوافر لديها من كوادر تعليمية وإشرافية، حتى تثبت أنها قادرة على إدارة نفسها بنفسها؛ مما أدى إلى تجميد أو الاستغناء عن الكثير من الخبرات والكفاءات المتميزة، وتحويلها إلى قسم الفائض، وإرجاعها إلى مناطقها.

٩. اتباع سياسات انتقائية متحيزة في التوظيف والأجور:

يؤثر هيكل الأجور والمرتبات في نمو التعليم مستقبلاً، عن طريق تأثيره على الطلب الاجتماعي على التعليم، ذلك أن الطلب الاجتماعي على التعليم يتوقف على عدة عوامل مثل: خصائص الأسرة، والأماكن المتاحة في أنواع التعليم، والمكانة التي يمنحها التعليم لصاحبه، غير أن الحوافز المالية الحالية والمتوقعة في سوق العمالة، هي التي تلعب الدور الرئيس في تشكيل الطلب الاجتماعي على التعليم.

واتساقاً مع هذه المقولة، فقد فرض بناء الدولة اليمنية الجديدة ومد سلطاتها على مناطق البلاد، وتحديث المجتمع اليمني اتباع سياسة توظيف تركز على انتقاء القوى العاملة المتعلمة لشغل الوظائف التي أوجدتها أجهزة الدولة ومؤسساتها الجديدة، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحسين الخدمات العامة والارتقاء بنوعيتها، وحاجة البلاد إلى تكوين جيش وطني وأجهزة أمن واسعة؛ عندها وجدت الدولة أن الطريقة العملية لتطبيق هذه السياسة أنها ربطت توظيف الفرد ودخله بالشهادة التي يحصل عليها، وذلك بتحديد المرتبات والأجور طبقاً لعدد السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم؛ مما أدى إلى ميل هيكل

الأجور نحو الوظائف العالية المستوى تعليمياً، ليصبح معيار الحاجة للشخص، وليس لمقدار الواجبات الوظيفية. لذلك لعبت فوارق الأجور في ضرب السياستين: التعليمية وتوظيف القوى العاملة؛ لأن فوارق الأجور المقترنة بمتطلبات سوق العمل تؤدي إلى الحط من قيمة التعليم المهني والتقني، وبالتالي الانخفاض الحاد لأعداد الملتحقين به، وزيادة الضغوط على التعليم الجامعي^(١).

واعتماد الشهادات التعليمية كمصدر لتحديد الرواتب والأجور؛ دفع النشء والشباب إلى الالتحاق بالتعليم الحديث الذي يضمن لأي متخرج منه الحصول على الوظيفة المقابلة لنوع أو مستوى شهادته التعليمية في أجهزة الدولة، والفوز بعائدها المادي المغربي، وبالمكانة الاجتماعية. بمجرد الحصول على الشهادة. وبذلك طبقت هذه السياسة بين هيكل الوظائف والرواتب، وهيكل التعليم، وظل كل منهما يدعم الآخر، حتى صار كل منهما يضر الآخر، حيث عملت هذه السياسة على التوسع المذهل للتعليم النظري أفقياً ورأسياً؛ كونه بالنسبة للدارسين الأسهل للحصول على التعليم والشهادة التعليمية، وكونه بالنسبة لشغل الوظائف العامة آنذاك الطريق الوحيد لتخريج الكوادر بمعلومات وخبرات عامة كانت تكفي لشغل الوظائف والمهن الجديدة^(٢).

وقد تكون لسياسة التوظيف والأجور هذه ما يبررها في المراحل الأولى من تحديث اليمن، إلا أن استمرار هذه السياسة حتى الوقت الحاضر؛ أوجد العديد من المشكلات بل والمعضلات المزمدة لكل من نظم التعليم وأجهزة الدولة والتنمية، التي ظلت تتزايد وتتعمق، وتتسبب في إيجاد مشكلات أخرى عديدة لنظم المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وللمتعلمين والأسر والمناطق، كلما استمرت هذه السياسة المدعومة بالسياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وطال أمد مواجهتها؛ لأن ضمان العمل لكل خريج دون النظر

(١) البنك الدولي، واشنطن العاصمة (٢٠٠٧): تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطريق غير

المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ملخص تنفيذي، ص ١٠٤.

(٢) أحمد علي الحاج (١٩٩٢): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٦٥.

إلى الحاجة إليه، ووضع تسعير لكل شهادة بغض النظر عن مستوى وإنتاجية الخريج، كما أن عدم ربط الأجر بالإنتاج؛ يؤدي في التعليم إلى اختفاء الدافعية للتعليم أثناء التعليم، ويؤدي في العمل إلى اختفاء الدافع للإجادة في العمل، وأصبح العمل والأجر حقاً لا يقابله أدنى التزام من الموظف^(١).

ولعل تضخم التعليم النظري والتخصصات الإنسانية على حساب الأنواع المهنية والتقنية والتطبيقية، وما ترتب على ذلك من تفشي ظاهرة الغش في الاختبارات، وما تسببه من انتشار الفساد المالي والإداري ومختلف العلل والأمراض الإدارية، حتى غدت ظاهرة الغش أزمة كبرى تواجه اليمن، وغير ذلك من المظاهر السالبة؛ إلا دليلاً أو نتيجة لسياسة التوظيف والأجور. لذلك فهذه السياسة تعد من العوائق الخطيرة أمام التنمية البشرية واستدامتها.

١٠. الإنفاق على التعليم:

طبيعي أن تؤدي الزيادة السكانية العالية، وما ينجم عنها من توسيع نظم التعليم أفقياً ورأسياً، مقابل ضعف بنية الاقتصاد وشحة الموارد الطبيعية إلى قصور كبير في الإنفاق العام على التعليم، وتراجع قيمته الفعلية، إضافة إلى سوء توزيعها على مختلف أوجه الاستخدامات، وكذا غياب الشراكة المجتمعية الحقيقية لدعم التعليم مادياً ومجتمعياً.

تشير البيانات الرسمية إلى أن الإنفاق العام على قطاع التعليم والتدريب ارتفع من (٨٩.٦) مليار ريال يعني في عام ٢٠٠٠ إلى (١٧٣.٣) مليار ريال في عام ٢٠٠٥، وإلى (١٨٦.٣) مليار في عام ٢٠٠٦^(٢)؛ أي أنها تضاعفت مرتين خلال ست سنوات، بنسبة زيادة بلغت (٢٠٨٪). استأثر نظام التعليم العام بالنصيب الأكبر، بنسبة تراوحت بين (٥٨٤٪)، و(٧٥٪) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم.

(١) الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (٢٠٠٧): الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧، منظور

شبابي، ص.

(٢) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠٠٧): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ص ٩.

وإذا كانت نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم قد تراوحت بين (٥٪، ٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت بين (١٤٪، ١٧٪) من إجمالي النفقات العامة للدولة، وهي بلا شك نسب عالية، فإن هذا الإنفاق لم يكن موازياً لنمو نظم التعليم، ولم يف بالكثير من احتياجاتها الضرورية.

وتختل صورة الإنفاق العام على التعليم أكثر، بالنظر إلى توزيع تلك النفقات على أوجه الاستخدامات؛ حيث يذهب معظم الإنفاق العام للنفقات الجارية، بما نسبته (٨٠٪) من إجمالي نفقات قطاع التعليم في عام ٢٠٠٦، في حين وصلت هذه النسبة إلى (٨٥٪) في التعليم العام، و(٣٧٪) في التعليم العالي، ما يعني أن هناك خللاً هيكلياً في ميزانية التعليم، الممتد للخلل الهيكلي الحاصل في الميزانية العامة للدولة، في الوقت الذي تحتاج فيه (٩٠٪) من المباني المدرسية إلى ترميم، و(٦٠٪) منها لا تصلح أن تكون مبان مدرسية، و(١٦٪) من المدارس قائمة إما في عشش أو في صندقات، وفي خيام وجروف^(١)، مع العلم أن هذه النسب تراجعت عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠، المعزوة إلى توسع التعليم من جهة، وعدم قدرة ميزانية التعليم الوفاء باحتياجات التعليم.

ومن جهة أخرى، يذهب معظم الإنفاق الجاري إلى الرواتب والأجور بنسبة تناهز ٩٠٪ من الإنفاق الجاري على قطاع التعليم، المعزو إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة في نظم التعليم؛ أي لا يتاح إلا النذر اليسير لأغراض التشغيل والصيانة، وما يعنيه ذلك من تضخم أجهزة التعليم بأعداد القوى العاملة، الذين لا يقوم الكثير منهم بأية مهام! أي أنهم يقعون في بيوتهم ويتقاضون مرتبات، وكذا وجود معلمين بحد أدنى من الحصص الدراسية، أو بدون جدول دراسي، أو أموات أو وهميين لا وجود لهم، في الوقت الذي توجد فيه مدارس -وبخاصة في أرياف اليمن- تعاني من عجز كمي ونوعي خطير، ولا

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد الحاج (٢٠٠٧): استراتيجية تلبية احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية

في اليمن حتى ٢٠٢٥، مجلة الثوابت، العدد ٦٥، ٢٠٠٧.

تجد الحد الأدنى من المعلمين والإداريين. وهذا يعني أن هناك هدرًا ماديًا كبيرًا لموارد التعليم العزيزة في اليمن، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة التعليم، وانخفاض العوائد المادية والمجتمعية التي تبرر ذلك الإنفاق.

إنَّ الزيادة المتصاعدة في كلفة الإنفاق على نظم التعليم مقابل ضعف المشاركة المجتمعية في دعمها تضافت عدة عوامل وأسباب فرضت على الحكومات اليمنية المتعاقبة تحمل مسؤولية الإنفاق على التعليم، كانت تبدو موجهة منذ بداية نشأة التعليم الحديث، ليستمر هذا التوجه كثقافة حاكمة، حتى بعد أن تحولت اليمن إلى نظام السوق في العقود الأخيرة، وظهور فئات ميسورة قادرة على تحمل الإنفاق على تعليم أبنائها، غير أنه إزاء تصاعد الإنفاق الحكومي على نظم التعليم عامًا بعد آخر، لأسباب عديدة محلية وعالمية، أخذ هذا الإنفاق بثقل كاهل الميزانية العامة، دون أن تتمكن من الوفاء بالحاجات المادية والبشرية، بما فيها الضرورية.

وعلى الرغم من تضاعف ميزانية نظم التعليم في السنين الأخيرة فقط، إلا أنها لم تكن موازية لنمو التعليم لتلبية حاجات النمو الخطي لنظم التعليم، وما ترتب على ذلك من تدني نوعية التعليم، مقابل ارتفاع تكلفة نظم التعليم ليس نتيجة لارتفاع الهدر المادي والبشري التالي فحسب، وإنما أيضًا لتدني استفادة المجتمع من مخرجاتها وأرفع دخل خريجي نظم التعليم.

وفي مقابل تصاعد الإنفاق على نظم التعليم، ما نزل المشاركة المجتمعية في دعم نظم التعليم ماديًا وفنيًا ضعيفة للغاية، وما ظهر في الآونة الأخيرة من مشاركة القطاع الخاص في افتتاح مدارس وجامعات خاصة، إنما يرجع في الأساس لتدني نوعية التعليم الحكومي، وليس لتوجه رسمي يقضي بإيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم وفق استراتيجية معروفة ومفهومة.

وبجانب ما سبق، هناك تدهور للقيمة الحقيقية لتلك النفقات، مع وجود تفاوت بين الإنفاق الاسمي والإنفاق الفعلي؛ إذ رغم تزايد الإنفاق العام على التعليم، إلا أن قيمته

الحقيقية في تدهور مستمر. فمثلاً تزايد الإنفاق الاسمي بالأسعار الجارية بين (٩٠-١٩٩٦) بحوالي (٢٤٥%)، إلا أن الإنفاق الحقيقي مقيماً بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ تدهور بنسبة (١٨%)^(١)؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الأداء وعلى نوعية الخدمة المقدمة من جهة، ويؤثر سلباً على مرتبات وأجور العاملين في نظم التعليم من جهة ثانية، وبالتالي فالأجور الاسمية لم ترتفع بمعدلات توازي معدلات التضخم المستمرة في الارتفاع؛ مما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشتهم، وجعلهم يقصرون ليس في أداء أعمالهم وتنمية مهاراتهم فحسب، وإنما أيضاً في العناية بأبنائهم وتعليمهم، وقد تدفع هذه الأوضاع الكفاءات المتميزة إلى ترك التعليم إلى مهن أخرى، أو الهجرة إلى الخارج.

وما دامت ميزانية التربية من أكثر الميزانيات تعرضاً للخفض في زمن التقشف والأزمات الاقتصادية، وبالتالي صار هناك تلازم بين أزمة التربية وأزمة تمويلها، فالمتوقع أن تستفحل أزمة تمويلها في المستقبل، وذلك بالنظر إلى ما يواجه اليمن من تحديات اقتصادية خطيرة، الآخذة مؤشرات الضاغطة ماثلة للعيان. وبالنظر إلى احتياجاتها المالية المتزايدة في المستقبل في ظل مؤشرات الإنفاق الحالية؛ فإن التربية وتمويلها في اليمن ستشهد أوضاعاً مأساوية فعلاً، وبالتالي ستكون التربية المعضلة الكبرى، وربما الكارثة التي ستحل على التنمية البشرية المستدامة، وعلى التنمية الاقتصادية المستدامة، إذا لم يتم التفكير الجدي ببدائل جديدة للإنفاق على نظم التعليم في اليمن... فمؤشرات المستقبل تنذر بأفدح العواقب التي لن ترحم المتقاعسين والجامدين.

بالإضافة إلى العوائق التربوية السالف ذكرها التي تقف حجر عثرة أمام التنمية البشرية المستدامة في اليمن، هناك العديد من العوائق المجتمعية الخطيرة المباشرة وغير المباشرة التي تكون سبباً في نشأت تلك العوائق التربوية، على اعتبار أن التربية عملية أو أداة

(١) مطهر العباسي (١٩٩٨): تأثير الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، مراجعة لقطاع التعليم والصحة (إشراف) أحمد البشاري، الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مرجع سابق، ص ٧٠١.

مجتمعية تتشكل، وتقوم بأدوارها طبقاً لمدخلاتها المجتمعية الصريحة والضمنية، مهما وجدت مدخلات علمية تسيروها. بمعنى أن معوقاتها هي في الأساس نتيجة وليست سبباً؛ منها ما مصدرها نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... إلخ، ومنها ما يرجع إلى نهج التنمية في اليمن، وخططها المطبقة، ومنها ما ينشأ من علاقة اليمن بالدول الأخرى، وما تحكمها من اتفاقيات، ومنها ما يعود إلى تدخل الدول الكبرى، والدول الإقليمية، والمنظمات الدولية ظاهراً ومضمراً ليس في شئون المجتمع فحسب، وإنما أيضاً في توجيه نظم التعليم لخدمة مصالحها وأهدافها الخفية، فضلاً عن التحديات التي تواجه نظم التعليم الناشئة مما يمر به العالم من تغيرات متسارعة؛ نتيجة للثورة المعرفية والتقنية، وتقنية المعلومات والاتصالات التي تشهدها مجتمعات القرن الحادي والعشرين.

التوصيات

- في ضوء ما سبق من استعراض علاقة التربية والتعليم بالتنمية المستدامة ومعوقات تحقيقها في اليمن، توصي الدراسة الحالية بما يلي:
- دعم أوجه التعاون والتآزر عبر كافة القطاعات وبين جميع الشركاء، بما من شأنه أن يدعم مسيرة التعليم في البلاد، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - دعم التعليم والتدريب ضمن الإطارين النظامي وغير النظامي بما يضمن أن يصبح التعليم أداة فعالة لبناء القدرات في جميع القطاعات، والتي من شأنها تعزيز متطلبات وغايات التنمية المستدامة من مهارات وخبرات متخصصة توفرها نظم التعليم.
 - دعم التعليم والقطاعات الأخرى للحد من عدم المساواة في الدخل، والذي من شأنه فتح الباب واسعاً أمام الفئات المهمشة للانتفاع بتعليم ابتدائي وثانوي جيد على توفير مداخل لا ثقة، ويحد من أوجه التفاوت.
 - لكي يتمتع التعليم بقدرة تحويلية تمكنه من دعم الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، لا بد له من الارتقاء إلى مستوى أعلى مما هو عليه الآن؛ أي أن «التعليم على النحو المعتاد» لن يكون كافياً لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

- تحتاج نظم التعليم إلى تمويل متزايد ومنتظم من أجل تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة عدد المعلمين من ذوي الكفاءة والدراية والالتزام، وتوفير تعليم جيد للفئات المهمشة، وإعداد العدة لمواجهة تغير المناخ والتزايدات المحتملة الطويلة الأمد.
- إن تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، لا سيما بالنسبة للفتيات، أمر أساسي لتعزيز استقلالية المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار أو المشاركة الفعالة في اتخاذه. ومن شأن تحقيق هذه الغاية الحد من النمو السكاني، وتحويل القواعد والممارسات الاجتماعية عبر الأجيال، وتخفيف العبء عن الكوكب.
- ينبغي للسياسات التعليمية التي تستهدف الأقليات واللاجئين والسكان المشردين داخل البلد أن تضع في سُلّم أولوياتها التدريس باللغات المناسبة وضمان استخدام مناهج دراسية ومواد تعليمية غير متحيزة. إن إنشاء مجموعة من المعلمين المؤهلين الذين يتقنون اللغات المناسبة أمر ضروري في البلدان التي توجد فيها نسبة عالية من الأقليات الإثنية والسكان المهاجرين.
- ينبغي للتخطيط الحضري إشراك التخطيط التربوي، دون إغفال المناطق الريفية. إن تخطيط التعليم -من بين خدمات أساسية أخرى- مسألة حيوية للسكان في المناطق الفقيرة. وينبغي توزيع المرافق العامة والمعلمين الجيدين توزيعاً عادلاً، وجعل المدارس أماكن آمنة خالية من العنف. وينبغي أن يراعي التخطيط المناطق الريفية التي تشهد انحساراً في نسبة السكان وضرورة تعزيز المدارس الريفية، وهو أمر يتطلب أيضاً مشاركة المجتمع المحلي.
- عند وضع السياسات الخاصة بتنمية المهارات، ينبغي لنظم التعليم أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل والآثار المترتبة على النمو المستدام.

المراجع

١. أحمد الحاج (٢٠٠١): اقتصاديات التعليم من النظرية إلى التطبيق، مرجع سابق، ص٩٣.
٢. أحمد أوزي، (٢٠٠٦): التعليم من أجل التنمية المستدامة، مجلة علوم التربية - دورية مغربية نصف سنوية- العدد، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ص٨.
٣. أحمد بدر (٢٠٠٠): تكنولوجيا المعلومات، دراسة تكامل المصادر الإلكترونية وحل المشكلات والإبداع، مجلة المعلومات العربية، السنة ٢٠، إبريل ٢٠٠٠، ص٦٥.
٤. أحمد علي الحاج (١٩٩٢): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد ٥٢، ١٩٩٢م، ص٥٤.
٥. أحمد علي الحاج (١٩٩٢): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد ٥٢، ١٩٩٢، ص٦٥.
٦. أحمد علي الحاج (١٩٩٥): الأيدولوجيا والتربية، مجلة دراسات يمنية، العدد ١٧٦، ص١٩٨.
٧. أحمد علي الحاج (٢٠٠١): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صنعاء، دار الشوكاني للطباعة والنشر، ص٩٤.
٨. أحمد علي الحاج (٢٠٠١): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صنعاء، دار الشوكاني، ص١٠٢.
٩. أحمد علي الحاج محمد (٢٠٠٧): مسيرة تحديث التعليم اليمني تحدياته واستراتيجياته تطويره، صنعاء، أبرار للطباعة والنشر، ص: ١٣٧، ١٨٦.
١٠. الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (٢٠٠٧): الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧، منظور شبابي، ص١٥.

١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩)، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٩)، ص ١، ملخص عن اليمن.
١٢. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (٢٠١٧، ٢٠١٩). اليمن مؤشرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اليمن | مؤشرات التنمية | عالم عربي (alamarabi.com).
١٣. البنك الدولي (٢٠٠١): التربية وثيقة سياسة القطاع، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية، بيروت: لبنان، ص: ١٥، ١٦.
١٤. البنك الدولي، واشنطن العاصمة (٢٠٠٧): تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطريق غير المسلوک، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ملخص تنفيذي، ص ١٠٤.
١٥. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٧): كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، ص: ٣٦، ٥٣.
١٦. حامد عمار (١٩٩٢): التنمية البشرية في الوطن العربي- المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، سيناء للنشر، ص ٩٢.
١٧. الحسنوي، عبد الرحيم (٢٠١٤): التربية والتنمية المستدامة، مجلة علوم التربية، ع ٥٩، إبريل ٢٠١٤، ص: ٢١-٢٩.
١٨. حسين، محمود ٢٠٢٠: معايير جودة الأداء المدرسي وعلاقتها بالتنمية البشرية، دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام بمحافظة اللاذقية، مجلد ٣، عدد ٣، (٢٠٢٠): إصدار العدد الثالث من مجلة جامعة حماة.
١٩. الدويكات، براء (٢٠١٩): معوقات التنمية في اليمن، معوقات التنمية في اليمن- موضوع (mawdoor.com).
٢٠. سن البيلاوي (١٩٩٧): العلاقة بين النظرية والممارسة العملية في مهنة التعليم ووجهة نظر (في) حامد عمار، في التوظيف الاجتماعي للتعليم، دراسات تربوية، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص: ١٠٤، ١٠٥.

٢١. صندوق النقد الدولي، (٢٠٢٠): مؤشرات وآفاق الاقتصاد الكلي، البنك الدولي.
ARMPOAP٢٠ Yemen.pdf (worldbank.org)
٢٢. عبد السلام أديب -tp://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_developpement_durable.htm
٢٣. عصام الدين برير (٢٠٠٦): التخطيط التربوي والتنمية البشرية، العين: دار الكتاب الجامعي، ص ٢١٧.
٢٤. العلاقة بين التعليم والتنمية الشاملة، ٢٠٢٠:
http://alrai.com/article/٦٨٣٢٥٩.html
٢٥. للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد الحاج (٢٠٠٧): استراتيجية تلبية احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية في اليمن حتى ٢٠٢٥، مجلة الثوابت، العدد ٦٥، ٢٠٠٧.
٢٦. المالكي، أحمد (٢٠١٨): البطالة والحرب على شباب اليمن، الثورة ١٤ أغسطس ٢٠١٨.
٢٧. مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠١): المنهج التحليلي النقدي ودراسة القضايا التربوية في مجتمع المعرفة، مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي المنعقد في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس في الفترة ١٧-١٩ إبريل ٢٠٠١، ص ١٥١.
٢٨. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠٠٧): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ص ٩.
٢٩. محمد محمود الإمام (١٩٩٥): التنمية البشرية من التطور القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٩١.
٣٠. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧): التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧، صنعاء، دار المجد للطباعة، ص.

٣١. مطهر العباسي (١٩٩٨): تأثير الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، مراجعة لقطاع التعليم والصحة، (إشراف) أحمد البشاري، الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مرجع سابق، ص ٧٠١.
٣٢. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٢): الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس، ص ٢٧.
٣٣. منظمة العمل الدولية (٢٠٠١): التنمية البشرية المفهوم العام، والإشكاليات العربية ستنسل، ص ٨.
٣٤. نبيل علي (١٩٩٤): العرب وعصر العولمة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٤، إبريل ١٩٩٤، ص ٣٧.
٣٥. الورثان، عدنان بن أحمد (٢٠١٥): التربية والتنمية. <https://faculty.mu.edu.sa/ialzuaiber/Education%20and%20Development>
٣٦. يعقوب الشراح (٢٠٠٢): التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٢٥٨.

٣٧. "What is Education for Sustainable Development?", www.en.unesco.org, Retrieved ١٠-٦-٢٠١٩.

٣٨. "What is Education for Sustainable Development?", www.plymouth.ac.uk, Retrieved ١٠-٦-٢٠١٩.